تقرير يوثق العنف الموجه ضد المرأة اليمنية و انتهاك حقوقها من قبل تحالف العدوان

١٠ ديسمبر ٢٠٢١م

# المرأة اليمنية...

# ضحية عدوان ... ومأساة ... حصار

**منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً**

- رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة و الطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية و تضمنتها الاتفاقيات و المواثيق الدولية.
- مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع.
- رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والأطفال في الحرب والسلم سواء من قبل أفراد او هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام .
- إعداد وإصدار التقارير الحقوقية لحالات الانتهاكات الخاصة بالمرأة والطفل.
- تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة و الطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم و الحرب.
- حماية النساء والأطفال من سوء المعاملة في الأسرة والمجتمع ومناهضة كافة أشكال العنف الموجه ضدهم و حمايتهم من الإيذاء أثناء التحقيق.
- الحد من تسول وعمالة الأطفال.
- تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع.

# المحتويـــات


مدخل..... ٤

الملخص التنفيذي..... ٤

المنهجية..... ٥

واقع المرأة اليمنية أثناء العدوان..... ٥

قوانين ومواثيق وحملات عالمية تدعي حماية حقوق المرأة..... ٦

جرائم ضد النساء..... ٩

الظواهر الاجتماعية السيئة الناتجة عن العدوان والحصار..... ١٠

المرأة اليمنية،معاناة..وصمود..... ١١

العدوان يحرم المرأة من حقها في الصحة..... ١٢

العدوان يحرم المرأة من التعليم..... ١٦

النزوح وتأثيره على المرأة في اليمن..... ١٦

جرائم الخطف والاغتصاب بحق المرأة اليمنية..... ١٨

استهداف العدوان لكل مقومات الحياة..... ٢٦

نماذج لجرائم التحالف على النساء..... ٢٨

التوصيات..... ٣٣

# مدخـــل

خلّف العدوان وضعاً كارثياً وظروفاً استثنائية تأثر نتيجتها ملايين اليمنيين ، وكانت المرأة في مقدمة الضحايا والمتضررين، سواء كضحية مباشرة للقصف الجوي أو البري أو البحري من قبل دول تحالف العدوان (١)، أو ضحية للوضع المأساوي الذي يفرضه العدوان على المدنيين من خلال حصاره المطبق على كافة أوجه الحياة في اليمن.

وقد ألقت العدوان بآثاره المباشرة على المرأة منذ قرابة سبعة أعوام وما تبعه من أزمة اقتصادية وصلت بالملايين إلى حافة المجاعة، ، فالمرأة هي أكثر من يعاني نتيجة انقطاع بعض الخدمات كالكهرباء والماء والوقود، وتراجع أو انقطاع دخل الأسر والنزوح وتهدم المنازل وغيرها من الأضرار التي جعلتها تتحمل أكثر آثار العدوان المباشر.

وخلال فترة العدوان والمستمرة إلى يومنا هذا يغيب دور الأمم المتحدة ومنظماتها، بل تطور الأمر إلى أن تخلت عن مسؤولياتها وسحبت الدعم عن معظم القطاعات الحيوية بما فيها أهم قطاع وهو القطاع الصحي، وتجاهلت كل الانتهاكات بحق المدنيين وعلى رأسهم النساء، مع أنها صاحبة العهود والمواثيق والحملات التي من المفترض أن تحفظ للمرأة حقها وأن تحميها من كافة أشكال العنف الموجه ضدها والتي من ضمنها حملة ال١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، الأمر الذي جعل الكثيرين يفقدون ثقتهم في الأمم المتحدة ومنظماتها والتي لم تحرك ساكناً تجاه كل ما يرتكب بحق أبناء ونساء اليمن.

وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وختاماً لأنشطة المنظمة خلال حملة ال١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة أصدرنا هذا التقرير لإبراز أهم الانتهاكات وصور العنف التي تتعرض لها المرأة في اليمن بفعل العدوان والحصار المفروضين على الشعب اليمني والذي يستمر حتى اليوم في هذه الانتهاكات دون أي محاسبة من قبل من يدعون حماية حقوق الإنسان ورعاة السلام.

# الملخص التنفيذي

يوثق تقرير " ضحية عدوان ومأساة حصار " الحالة المأساوية التي تعيشها المرأة في اليمن خلال ما يقارب سبعة أعوام وذلك نتيجة للعدوان والحصار الذي يفرضه التحالف بقيادة السعودية والإمارات منذ بدء أولى غاراته في ٢٦ من شهر مارس ٢٠١٥م، وقد تحدثنا خلال هذا التقرير عن واقع المرأة اليمنية خلال فترة العدوان على اليمن، ثم تحدثنا عن حملة ال١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة و القوانين الدولية لحماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة، بعد ذلك تحدثنا عن الجرائم بحق النساء وتحدثنا عن وضع المرأة في المناطق الواقعة تحت احتلال تحالف العدوان والمرأة في المناطق المحررة الواقعة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ، ثم تطرقنا إلى أهم الظواهر السيئة بالنسبة للنساء والفتيات والتي ظهرت نتيجة لظهور العدوان، ومن جانب آخر تحدثنا عن المرأة اليمنية ودورها المتمثل في كونها ربة منزل ومعيل للأسرة في وقت واحد، بعد ذلك تحدثنا عن القطاع الصحي وما تعرض له من تدمير ممنهج أدى إلى حرمان المرأة من حقها في الصحة، كما تحدثنا عن آثار العدوان على حرمان الفتاة من التعليم ،وذكرنا آخر الإحصائيات الخاصة بالنزوح ودوره في انتهاك حقوق المرأة، وكذا غياب دور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات للنازحين، وتحدثنا عن جرائم الاغتصابات والاختطافات التي طالت المرأة اليمنية، بعد ذلك تطرقنا إلى استهداف العدوان لكل مقومات الحياة المتمثلة في استهداف مصادر المياه و الحصار المفروض على سفن الغذاء والمشتقات النفطية والآثار المترتبة على هذا الحصار، وتحدثنا عن الحصار الجوي المفروض على اليمن من خلال إغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات الجوية وما نتج عنه من أضرار سواء بالنسبة لمن في الداخل من الجرحى والمرضى، كما تطرقنا إلى نماذج لأهم غارات التحالف والتي سقط ضحيتها الآلاف من النساء.

(١).العدوان بقيادة أمريكا وحلفائها السعودية والإمارات

# المنهجيـــة

يستند هذا التقرير إلى إحصائيات منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل فيما يخص عدد الضحايا ،وإحصائيات وزارة الصحة فيما يخص تأثر الجانب الصحي بسبب العدوان وإحصائيات وزارة المياه ووزارة النقل، كما استند إلى إحصائيات المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي وبعض المنظمات الدولية كاليونيسيف، كما اعتمد على المقابلات والدراسات التي أجرتها منظمة انتصاف، وتم الرجوع إلى نصوص القوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات من أجل توضيح الإطار القانوني للحصار، وكذا لتوضيح القوانين الخاصة بحقوق المرأة.

# واقع المرأة اليمنية في ظل العدوان

يشكل الرجال والشبان معظم الضحايا المباشرين للنزاع المسلح والآثار المرتبطة به، فتتحمل النساء أعباء الإنفاق على الأسرة ومسؤولية إدارتها، في ظل ظروف شديدة الصعوبة، تجعلهن أكثر عرضة لأشكال مختلفة من العنف.
وعلى الرغم من أن النزاع في اليمن أثر بشكلٍ كبير على كل المدنيين، فإن تأثر النساء والفتيات كان أكبر.
وتواجه النساء والفتيات منذ قرابة سبعة أعوام من العدوان عنفاً متزايداً يفوق ما هو معتاد من مستويات العنف، فقد دفع العدوان النساء والفتيات للانخراط في الأعمال المحفوفة بالمخاطر للمساعدة في توفير دخل لأسرهن، لكن العدوان التي عانى منها اليمنيون كثيرًا، فاقمت ظاهرة العنف ضد النساء، فتزايدت حالات العنف المنزلي، والزواج المبكر، وجرائم الشرف، وتراجعت فرص النساء والفتيات في الغذاء والتعليم، وتزايد حالات الزواج القسري، حيث يتم دفع فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٣ سنة نحو الزواج، لتخفيف الضغوط الاقتصادية على أسرهن، وفي معظم الحالات تترك الفتيات المدرسة ويبقين في البيت.
إن التقدم في حقوق المرأة في التاريخ اليمني الحديث قد فاق بكثير حقوق المرأة في أجزاء أخرى من الخليج، على الرغم من الثروة الخليجية الأكبر بكثير، والاتجاهات النسائية المناهضة للعنف ضد المرأة لا تقتصر على جهود المنظمات الإنسانية، بل تشمل الاتجاهات الاجتماعية الحداثية في اليمن، والاستحقاقات السياسية والدستورية والقانونية، ويمكن استغلالها مجتمعة في الحد من العنف القائم ضد المرأة.
وعن التشريعات اليمنية للحد من العنف ضد المرأة اليمنية، فهي تحتاج إلى مراجعة شاملة في ما يتعلق بمنظومة النصوص المتعلقة بالمرأة، فالتشريعات الحالية فيها كثير من النصوص التي تجرم العنف ضد المرأة، وتوفر لها الحماية، ولكن مازال هناك قصور يلزم معالجته تشريعياً، كما نحتاج لحملات مناصرة وتوعية بالنسبة لتنفيذ النصوص الموجودة.

## حملة ال١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة:

العنف ضد النساء والفتيات هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً على مستوى العالم، وقد أعلنت حملة ال ١٦ يوما لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتنادي الحملة بوضع نهاية للعنف ضد النساء والفتيات، وهي حملة سنوية تبدأ في ٢٥ نوفمبر من كل عام، وهو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتنتهي في ١٠ ديسمبر، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان .
وتحتفي الأمم المتحدة بحملة الـ ١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على المرأة في كل عام، بينما نساء اليمن تقتل وتنتهك حقوقها وتعاني من مختلف أنواع العنف جراء العدوان والحصار المفروض عليهن من قبل تحالف العدوان بغطاء أممي ودولي، حيث سقطت في اليمن كل القوانين والمواثيق والعهود التي أطلقتها الأمم المتحدة ولم يعد لحملاتها أو الأيام العالمة التي أعلنتها أي دور في الحفاظ ولو على جزء يسير من حقوق المرأة في اليمن.

## القانون الدولي ودوره في حماية المرأة في النزاعات المسلحة:

تتمثل قواعد الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني في القيود التي يفرضها على الأطراف المتحاربة أثناء سير العمليات العسكرية وذلك لإجبارهم على توجيه عملياتهم العسكرية ضد المقاتلين فقط وتحريم توجيهها ضد المدنيين، كما تهدف إلى التقليل من الخسائر والدمار الذي تسببه الحرب وأسلحتها.

## الأسباب التي دفعت القانون الدولي الإنساني لتوفير حماية خاصة للنساء :

يوفر القانون الدولي الإنساني حصانة للنساء بهدف حمايتهن وتجنيبهن ويلات الحرب والأخطار الناجمة عن سير العمليات العسكرية من خلال منحهن حماية عامة كونهن مدنيات وحماية خاصة بالنظر لطبيعتهن.
وتمنح الحماية العامة لهذه الفئة باعتبارها جزءًا من الأشخاص المدنيين الذين يحظر استهدافهم بأي حال من الأحوال، ويفرض قيوداً من شأنها أن تجنبهم أضرار الحرب والآثار
الناجمة عن سير العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة استناداً إلى اتفاقية جنيف الرابعة ؟|لعام ١٩٤٩.
وتمنح المرأة حماية خاصة تتناسب مع طبيعتها النفسية والجسدية، حيث تحتاج النساء للحماية التي تؤهلهن للاعتناء بأطفالهن، إضافةً إلى ما تحتاجه النساء من اهتمام ورعاية لضعف بنيتها الجسدية خاصةً في مراحل الحمل والولادة والرضاعة من تغذية وتطعيمات ورعاية صحية .
وعزُزت هذه الحماية والرعاية والإغاثة الخاصة للنساء بموجب البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٧٧.

## سبُل الحماية التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على المتحاربين لضمان حماية النساء:

تتمثل إجراءات الحماية التي يفرضها القانون الدولي الإنساني لضمان حماية النساء في :

- العمل على إنشاء مناطق محايدة في الأقاليم التي يجري على أراضيها القتال سواء أكان ذلك قبل أو بعد نشوب النزاع، وإنشاء مناطق استشفاء ومناطق لجوء آمنة خاصة لحماية ورعاية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال دون الخامسة عشر من العمر وأمهات الأطفال دون السابعة غير المشاركين في أي عمل عسكري على أراضيها أو في الأراضي المحتلة والبحث عنهم وحمايتهم من السلب وسوء المعاملة وامتهان الكرامة.
- ولكفالة وضمان احترام حماية هذه المناطق تعُهد مهمة الإشراف عليها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو إلى الدولة الحامية.
- إلزام الأطراف المتنازعة بالعمل علي إقرار ترتيبات محلية خاصة لضمان نقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء خارج المناطق المحاصرة لضمان سلامتهم الشخصية أثناء مغادرتهم، والعمل على تسهيل مرور فرق الخدمات الطبية ورجال الدين إلى المناطق المحاصرة.
- حظر مهاجمة الأماكن أو المستشفيات القائمة على تقديم الخدمات الطبية الخاصة بالنساء ، كما يحظر تعريضهن داخل هذه المستشفيات لعمليات الاختطاف أو الاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية التي قد تتعرض لها النساء أثناء الحرب .
- إلزام الأطراف المتنازعة بالعمل على ضمان حماية النساء واحترامهن وبصفةً خاصةً من أي اعتداء على شرفهن وخاصة الاغتصاب أو الأعمال المنافية للحياء أو إجبارهن على ممارسة الدعارة.
- •حظر ممارسة أعمال العنف من قبل الأطراف المتنازعة والموجهة ضد المدنيين ومن ضمنهم النساء ، أو الأفعال التي قد تضر بصحتهن وسلامتهن الجسدية والبدنية والعقلية سواء بالقتل أو التعذيب والتشويه والعقوبات البدنية وانتهاك الكرامة.
- إلزام الأطراف المتنازعة بالسماح بمرور شحنات الأدوية والأغذية والمهمات الطبية ومستلزمات العيادات المرسلة إلى المدنيين وخصوصاً النساء.
- يحظر على أطراف النزاع وخصوصاً في حالة الاحتلال عرقلة تطبيق التدابير التفضيلية المتعلقة بالتغذية والرعاية الطبية والوقاية من آثار الحرب والتي تتخذ لضمان تمتع النساء الحوامل وأطفالهن الرضع بالرعاية الصحية.
- حماية الأُسر التي شتتتها الحرب، وإلزام الأطراف المتحاربة علي جمع شمل تلك الأسر والعمل علي تسهيل الاتصال بين أفراد الأسرة الواحدة وتسهيل مرور الأخبار ذات الطابع الشخصي بين أفراد الأسرة والحفاظ على سريتها .
- حظر استخدام المدنيين، خصوصاً الأطفال والنساء كدروع بشرية أو استخدامهم كغطاء عسكري لتغطية تحركات الأطراف المتحاربة في تنفيذ أهدافهم العسكرية ضد العدو.
- حظر الهجمات العشوائية الموجهة إلى هدف عسكري غير محدد، أو الهجمات التي تستخدم فيها وسائل قتال لا يمكن حصر آثارها والتي من شأنها أن تعرض العسكريين والمدنيين ومن ضمنهم النساء والأطفال إلى الضرر دون التمييز بينهم .

## الحماية والرعاية للنساء والأطفال ضد الأخطار الناجمة عن النزاعات المسلحة :

تضَّمنت اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة ضمان توفير الحماية والرعاية للأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ومنها على سبيل المثال :

- أكدت الأمم المتحدة في الاعلان الصادر عن مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في العام ٢٠٠٠، الخاص بحماية النساء والأطفال من السكان المدنيين الذين يقعون في ظروف خطرة في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح لتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال، وخصوصا في المناطق المعرضة للقمع والعدوان والاستعمار والعنصرية والسيطرة والتسلط الأجنبيين، بالعمل على حماية النساء والأطفال والذي أقر جملةً من ضمانات الحماية للنساء والأطفال من خلال :

- حظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، لما يلحق بهم من آلاماً لا تحصى وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مناعة، وشدد على إدانة مثل هذه الأعمال، وحظر استعمال الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية أثناء العمليات العسكرية التي تلحق خسائر جسيمة بالسكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال العزل من وسائل الدفاع عن النفس.
- على جميع الدول الوفاء الكامل بالالتزامات المترتبة عليها طبقا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، من خلال احترام حقوق وحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
- يتعين على جميع الدول المشتركة في النزاعات المسلحة أو في العمليات العسكرية في أقاليم أجنبية أو في أقاليم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، أن تبذل كل ما في وسعها لتجنيب النساء والأطفال ويلات الحرب، والعمل على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حظر اتخاذ تدابير كالاضطهاد والتعذيب والتأديب والمعاملة المهينة والعنف، وخاصة ما كان منها موجها ضد ذلك الجزء من السكان المدنيين المؤلف من النساء والأطفال.
- التزام الدول باعتبار جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رميا بالرصاص والاعتقال والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرد قسرا، التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة أعمالا إجرامية.
- حظر حرمان النساء والأطفال الذين يجدون أنفسهم في مناطق النزاعات المسلحة أو يعيشون في الأقاليم المحتلة، من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة، وفقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان حقوق الطفل، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي.

- قرار مجلس الأمن القرار رقم ١٨٢٠ أغسطس ٢٠٠٨، الخاص بحماية النساء من العنف الجنسي، الذي اعتبر هذه الأفعال كجريمة حرب وعائق أساسي في وجه السلام .
- -قرار مجلس الأمن القرار رقم ١٨٨٨ في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩، الخاص بحماية النساء من العنف الجنسي في المناطق التي تنشب فيها النزاعات المسلحة .
- الوثيقة الإرشادية الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تناولت احتياجات النساء المتضررات بسبب النزاعات المسلحة بعنوان "النساء يواجهن الحرب" (٢٠٠١) والتي حددت احتياجات النساء المتضررات من النزاعات المسلحة وقدمت النصح والإرشاد لتنفيذ توصياتها-على نحو فعَّال- أثناء النزاعات المسلحة في السلامة الشخصية، العنف الجنسي، النزوح، حرية الحركة، الطعام والمياه، مصادر العيش، المأوى، الصحة، الحفاظ على الروابط العائلية، العادات الدينية والتقاليد، التربية و القضايا القانونية.(2)

كل هذه القوانين والمعاهدات والبروتوكولات لا تطبق على العدوان والحصار المفروضين على نساء اليمن، وتظل مجرد شعارات يتغنى بها ممثلوا الأمم المتحدة..وحقيقتها في واقع العدوان على اليمن..حبر على ورق.

(٢) https://www.facebook.com/GAZAChild1/posts/1642079902471912/

معاناة نساء اليمن مستمرة/ قتل وتهجير وإفقار، وككل الحروب تكون "المرأة" أكثر من تقع عليها المعاناة، فبالإضافة إلى ما تعانيه من الصواريخ والمدافع، تتعرض كذلك لجرائم الاغتصاب والتحرش، ومنذ بدء العدوان في ٢٦مارس ٢٠١٥م ارتكبت مقاتلات التحالف ومرتزقته أبشع الجرائم والمجازر بحق المدنيين ومن بينهم النساء في كل شبر من أرض الوطن ، إذ تجاوزت هذه الجرائم كل الحدود الإنسانية والدينية والدنيوية والطبيعية بشكل عام، وسقط خلالها الآلاف من المدنيين، وقد رصدت منظمة انتصاف عدد الضحايا من النساء منذ بدء العدوان وحتى نهاية نوفمبر ٢٠٢١م كالتالي:

**عدد القتلى ٢٤١٢ امرأة _ عدد الجرحى٢٨٢٥ امرأة**

## المرأة في المناطق الواقعة تحت الاحتلال

في المناطق الواقعة تحت احتلال تحالف العدوان وحكومة ما يسمى الشرعية يهرب الأزواج ويتركون الزوجة والأولاد، فتصبح المرأة "معلقة" فلا هي مطلقة ولا متزوجة ولا تعرف شيئا عن زوجها، ولا يكون أمامها سوى طريق المحاكم للبحث عن النفقة أو الطلاق.

تقول ذكرى معتوق رئيس دائرة حقوق الإنسان في ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي باليمن إن المرأة في الجنوب حظيت بمكانة مرموقة في سنوات ما قبل الحرب الأخيرة، وتقلدت أعلى المناصب وكان سلاحها التعليم، وانتزعت حقوقها، وتقلصت نسبة الأمية إلى أدنى مستوياتها، فكانت تعمل في المصانع وتشارك في القرار، وعملت طبيبة ومحامية وقاضية، بل وقادت الطائرة، قبل أن تسلبها الحرب مكتسباتها.

وأضافت رئيس دائرة حقوق الإنسان:" بدأ دور المرأة يتقلص ومنعت من مزاولة بعض السلطات والمهام، وبدأ يخفت صوتها في المطالبة بحقوقها، وتم إرهاقها بالسعي وراء النفقات في المحاكم بعد تخلي بعض الأزواج عن مهامهم الأسرية، فقد كان قانون الأسرة السابق يعطي حقوق كثيرة للمرأة، أما القانون الجديد فقد سلبها الكثير من تلك الحقوق التي تهم الأسرة وتخص المرأة بعد الطلاق ،و حرمت المرأة من الكثير من الوظائف رغم ادعاء البعض بالمساواة، لكن الواقع الفعلي يقول غير ذلك، حيث أن المرأة مغيبة نوعاً ما في بعض المراكز لصالح الجانب الذكوري، الذي قد يكون أقل كفاءة ومستوى علمي، وفي التمثيل الخارجي، الجانب الذكوري يسيطر عليه بشكل غير عادي".

وأشارت رئيس دائرة حقوق الإنسان، إلى أنه في بعض القرى وبعد الحرب تم منع المرأة من التعليم و إجبارها على الزواج المبكر، لكننا حاربنا تلك العملية عن طريق الجهات والمنظمات المهتمة بهذا الأمر، ما ساهم في رفع الوعي لدى الأسرة فيما يتعلق بهذا الأمر.

وأوضحت بأن أكثر الانتهاكات شيوعاً بحق المرأة هو عمليات الضرب من جانب الذكور ومنعها من حقوقها الشرعية كزوجة، حيث أن بعض الذكور هجروا مساكنهم وأولادهم وتركوا المسؤولية على عاتق المرأة، وتظل معلقة بعصمة رجل لا تعرف عنه شيئا، وحصر بعض المناصب للذكور فقط، وكانت أكثر القضايا الاجتماعية في المحاكم خلال سنوات الحرب هى القضايا المتعلقة بفسخ العلاقات الزوجية لعدم الإنفاق بجانب قضايا النفقة على الأطفال، وبكل أسف تلك القضايا تأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم.

وذكرت رئيس دائرة حقوق الإنسان، أن "آثار الحروب دائماً ما تكون أكثر وضوحاً على النساء والأطفال، ومنها ما تعرضت له المرأة بعد الحرب من إفقار، ما اضطرها للخروج للعمل في وظائف هى غير مؤهلة لها، أو قلة الوظائف أثناء الحروب، وهنا لا يكون أمام المرأة سوى طريق التشرد، عن طريق التسول أو الانحراف إلى الطريق الأسرع والأكثر سرعة في جمع المال وهنا تكثر الكثير من جرائم الشرف بعد علم الأب أو الأخ، وتكون جرائم القتل وهتك العرض والاغتصاب ذات نسب أعلى، وتلك من آثار الحروب التي تدفع بالأسر إلى الطرق غير السوية".

ولفتت إلى أن جرائم الأعراض والاتجار بالمرأة من جرائم الحروب، حيث تكثر حالات الاغتصاب والتحرش الجنسي ، وتلك من أسوأ الجرائم التي ارتفعت نسبتها بصورة مرعبة بعد الحرب.
كما تواجه النساء في اليمن تمييزاً شديداً في القانون ، وقد ازداد العنف ضد المرأة في اليمن، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ٣ ملايين امرأة وفتاة تقريباً معرضات لخطر العنف في ٢٠١٨. وقد زادت معدلات الزواج القسري، بما فيه زواج الأطفال، حيث لا توجد في اليمن سنٌّ دنيا للزواج. فانعدام الحماية القانونية يجعل المرأة عُرضة للعنف الأسري والجنسي.

## المرأة في المناطق المحررة:

وعلى الجانب الآخر نتحدث عن المرأة في المناطق المحررة الواقعة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ، حيث أفادت الأستاذة فاطمة محمد -عضو مجلس الشورى بصنعاء- :"كل الجرائم والانتهاكات التي تحدث للمرأة اليمنية هى بسبب العدوان على اليمن، سواء بالقتل العمد المباشر للمدنيين، أو بالحصار الشامل وسياسة التجويع والتهجير القسري والذي طال أكثر من ٣ ملايين يمني، وبكل أسف العالم لا يدرك حجم المأساة نتيجة التهجير من محافظة إلى أخرى.
وتابعت عضو الشورى، نسبة النساء في القطاع الحكومي كبيرة ولكننا بلا رواتب، في ظل تضخم متوحش نتيجة زيادة طباعة العملة وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية خطيرة، لكن الأمر كله مرتبط بوقف العدوان، متى ما وقف ، كل شيء قابل للحل.
وأضافت عضو الشورى:"نحن نعيش في صنعاء ولم نتعرض لأي مضايقات من الداخل في الوقت الذي تتعرض فيه النساء في المناطق الجنوبية التي يسيطر عليها التحالف والشرعية لأبشع الجرائم، ونقول مجدداً إن المرأة في الشمال في أفضل حالها لأنها تدير الجبهة الداخلية بخبرة كبيرة، فلم يحدث في أي مكان أن تقوم المعلمات بتأدية واجبهن في المدارس دون راتب لمدة ثلاث سنوات، دون أن تمتلك حتى مصروفات التنقل".
وحول جرائم الاختطاف للفتيات في الشمال والتي تتحدث عنها العديد من وسائل الإعلام قالت عضو الشورى: "كل ما يقال هو أكاذيب وإسقاط لما يحدث في الجنوب، حينما ينهزمون ويخسرون عسكرياً يلجأون إلى حرب الشائعات حول المرأة نظراً لحساسية وضع المرأة في المجتمع اليمني، لا يمكن أن تجد أماناً في شوارع اليمن بقدر ما تجده في شوارع صنعاء في هذا الوقت بالنسبة للمرأة والتي تستطيع التحرك في الشارع حتى الساعة الحادية عشر مساء".(٣)

## الظواهر الاجتماعية السيئة الناتجة عن العدوان والحصار

ظهرت العديد من الظواهر السيئة في أوساط بعض النساء والفتيات خلال سنوات العدوان، وذلك كنتيجة لما خلفه العدوان والحصار من فقر وجوع ناتج عن انقطاع الرواتب وفقد الكثيرين لأعمالهم ومنهم النساء، أو نتيجة لأساليب العدوان القذرة في استخدام العديد من الأساليب من أجل إفساد المرأة كالإعلام والمنظمات وغيرها من الأساليب التي أدت إلى إفساد المرأة أو وقوعها في شراك لم تكن لتضعه في الحسبان،وخلال بعض المقابلات التي أجرتها منظمة انتصاف مع بعض النساء تم استخلاص أهم تلك الظواهر كالآتي:

- التحرر الزائد على مستوى الشكل من حيث اللبس وعلى مستوى المضمون من حيث الاعتقادات والأفكار التي أصبحن بعض النساء أو الفتيات يحملنها وهي أفكار لا تتناسب مع هويتنا الدينية والثقافية.
- ظاهرة استغلال بعض الفتيات بسبب ظروفهن الاقتصادية استغلالاً لا أخلاقي، وذلك من أجل بث الفتن وإثارة الرأي العام تجاه الجبهة الداخلية من أجل دعم العدوان، وهؤلاء النساء يتواجدن كثيراً في المواصلات العامة والمناسبات الاجتماعية كالأعراس وكذا في الأسواق والأماكن العامة.

(٣) http://tinyurl.com/y3s4ea2j

- استغلال المنظمات للفتيات في دعم العدوان من خلال تلك المبادرات التي يتشارك فيها الشباب من الجنسين والتي تدور موضوعاتها حول السلام والتعايش، ومن ثم إنتاج أفلام لهؤلاء الشباب والشابات تروج لثقافة الاستسلام ترويجاً باطناً وخفي.
- استغلال الفتيات والنساء للخروج في المظاهرات ضد السلطة وذلك من أجل إثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار والأمن.
- انتشار شركات المساهمة بالأموال والتي تستغل حاجة النساء وتمنحهن فوائد كبيرة وهي في حقيقتها تشتغل على سحب العملة الوطنية وغسيل الأموال.
- محاولة الضغط على بعض الفتيات من خلال الإيقاع بهن أخلاقياً، أو اختراق هواتفهن وسحب الصور والمعلومات الخاصة واستخدامها فيما بعد لتهديدهن وابتزازهن.
- تسرب العديد من الفتيات من المدارس، وكذا زيادة ظاهرة زواج الصغيرات في السن .
- ومن الظواهر الخطيرة دفع بعض الأسر لبناتها لممارسة أعمال تخل بالشرف وذلك من أجل الحصول على المال.
- زيادة ظاهرة التسول في الشوارع والطرقات والأماكن العامة وذلك بسبب الفقر أو النزوح من مناطق الاستهداف البري والبحري والجوي.

## المرأة اليمنية...معاناة...وصمود

تمر المرأة اليمنية بأقسى مرحلة معاناة في حياتها، حيث لا أمن ولا سلام، تنتهك حرمتها وكرامتها وتحرم من أدنى حقوقها بسبب العدوان المستمرة منذ قرابة سبعة أعوام والذي جعل من المرأة اليمنية نازحة، جعلت منها أرملة وجعلت منها معيلة للأسرة، جعلت منها امرأة يجب أن تعمل كل شيء، فقد أصبحت في كثير من الأحوال والأحيان هي المعيلة وهي من تقوم بالعمل لكي تطعم الأسرة، و أصبحت متضرراً مباشراً وتتحمل أعباءً إضافية مع الرجل في المعاناة ومواجهة ظروف الحياة الصعبة، وكون النساء يشكلن أكثر من نصف تعداد سكان اليمن فهن يعانين من تهديد الأمن الغذائي والصحي وشحة المياه مما يعد تحدياً كبيراً عليهن و حملا ثقيلاً يصعب عليهن تحمله.

و المرأة في اليمن تعاني من ظلم وقهر، فالبعض من النساء أزواجهن أو أبناؤهن أو آباؤهن وإخوانهن قتلوا أو يقبعون في المعتقلات، ونجد عائلات بالملايين مشردة تركوا ديارهم بحثاً عن الأمان، وتزداد معاناة النساء بالفقر والحرمان من الرواتب والحصار بشتى أنواعه.

وقد سجلت المرأة اليمنية مواقف مشرفة في دعم الاستقرار صحياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في ظل الظروف الراهنة ومواجهة التحديات، وتجلت عظمة المرأة اليمنية في تحمل مسؤوليتها كربة منزل تدير شؤون أسرتها وترعى أطفالها وضاعفت جهودها ومارست مهامها في المجال الطبي والإنساني في المستشفيات والمراكز الصحية بكل إخلاص وتفان رغم شحة الإمكانات جراء العدوان والحصار بإصرار وعزيمة لن تلين، وبرعت في تسخير إمكاناتها ومهاراتها لتأسيس مشاريع صغيرة في مجالات عدة والتي تكفل لها مردوداً مالياً يسهم في تحسين وضعها المعيشي ويحميها من العوز والحاجة الذي فرضه الحصار وانقطاع الرواتب، وتمكنت من النهوض بالواقع الاقتصادي وجعلت من المعاناة التي تمر بها اليمن فرصة لإثبات نجاحها والتوجه للتصنيع والارتقاء بأدائها والاكتفاء بذاتها وأسرتها.

إلى جانب ذلك كان للمرأة اليمنية المشاركات الفاعلة في المجال السياسي حيث وأن المرأة اليمنية مثلت كمندوبة للجمهورية اليمنية في مجلس الأمن من خلال إصدار قرار جمهوري بتعين السيدة / أم كلثوم باعلوي ممثلة الجمهورية اليمنية في مجلس الأمن ، إلى جانب ذلك مشاركة عدد من الناشطات الحقوقيات في المحافل والمؤتمرات الدولية كمجلس حقوق الإنسان، كما أن حكومة الانقاذ قامت بتعيين عدد من النساء في مراكز صناع القرار كوزيرات ورؤساء لجان وعضوات في مجلس الشورى واللجان والفرق التي يتم تشكيلها من قبل القيادة في صنعاء، و قد أنشأت المرأة اليمنية عدداً من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الحقوقية وغيرها في ظل ما تتعرض له اليمن من انتهاكات من قبل دول التحالف.

## العدوان يحرم المرأة من حقها في الصحة

تسبب العدوان بخسائر فادحة للقطاع الصحي في اليمن، ما أدى الى خروج ٦٠ بالمائة منه عن الخدمة، وإلحاق أضرار بالغة تقدر بملايين الدولارات ،وفي ظل انهيار نظام الرعاية الصحية أضحت حياة الملايين من النساء والحوامل والمرضعات في خطر كبير، كما زادت معدلات سوء التغذية و ارتفع معدل وفيات الأمهات.

الوضع الصحي للمرأة في اليمن في ظل العدوان والحصار:

- مليون و٢٠٠ ألف امرأة تعاني من سوء التغذية نصفهن من الحوامل، ومليون أخرى من مضاعفات آثار الحصار.
- أكثر من ٨٠٠٠ امرأة يمنية تموت كل عام بسبب الحصار .
- وفاة ١٥ حامل يومياً، وامرأة كل يوم عند الولادة، بحسب الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠١٨.
- وفاة امرأة و٦ مواليد كل ساعتين، بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة، وتدهور خدمات الرعاية الصحية، بحسب منظمة "اليونيسيف" يونيو ٢٠١٩، والأمم المتحدة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩.
- ٥٢٨٠٠ امرأة حامل معرضات للإجهاض.
- مليون امرأة يمنية بحاجة ماسة إلى توفر التمويل اللازم، كي لا يفقدن إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة. (٤)
- خلال مؤتمر علمي لوزارة الصحة حول طب النساء والتوليد في ٣ ديسمبر ٢٠٢١م أوضح وزير الصحة بعض الإحصائيات الهامة كالتالي:

- ٨ ألاف امرأة تموت بسبب مضاعفات الحمل والولادة سنوياً ونتيجة لتأثيرات الحصار.
- أكثر من ٧٠ % من أدوية الولادة لا تتوفر في اليمن ويمنع التحالف إدخالها في وقت تهدد المنظمات بسحب دعم الدواء، كما أن ما بين ٨٠ ألف إلى ١٠٠ ألف معدل وفيات المواليد سنويا في اليمن تحت الحصار.
- ارتفاع للتشوهات والعيوب الخلقية بين الأطفال نتيجة القصف المكثف من قبل تحالف العدوان على اليمن بما في ذلك استخدام أسلحة محرمة دولياً و نحو ٢٠٠٠ امرأة قتلت خلال العدوان وهناك ٦ ألاف امرأة ضمن عداد الجرحى.
- أرقام الوفيات بين النساء والأطفال اليمنيين نتيجة تأثيرات الحصار هو أضعاف من سقطوا بالنار، و تحالف العدوان يرتكب أكبر جرائم الحرب تاريخيا بحق النساء والأطفال في اليمن.
- أكد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان رستور اوهاني خلال المؤتمر بأن اليمن واحدة من بين ٦٠ دولة تتوفى فيها نصف الأمهات خلال الولادة.

(٤) الإحصائيات الخاصة بالجانب الصحي صادرة عن وزارة الصحة والسكان.

## تقرير للأمم المتحدة يكشف حجم الأزمة الإنسانية في اليمن:

تحدث تقرير للأمم المتحدة للسكان بعنوان "الاستجابة السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن للعام ٢٠٢٠م " عن الأزمة الإنسانية في اليمن والتي تعد الأسوأ في العالم ،حيث هوت اليمن إلى حافة المجاعة وبات ملايين اليمنيين أشد جوعاً ومرضاً وضعفاً مما كانوا عليه في العام ٢٠١٩م وذلك بسبب الصراع والتدهور الاقتصادي الحاد بالبلاد.

وتشير التقديرات في هذا التقرير إلى الآتي:

- ٢٤ مليون شخص - أو أكثر من ٨٠%من السكان في حاجة إلى نوع ما من المساعدة أو الحماية، منهم ١٤,٤ مليون في عوز شديد – أي بما يزيد بنحو مليونين عما كان عليه الحال في ٢٠١٨م.
- ستة ملايين من النساء والفتيات في سن الحمل والإنجاب (من ١٥ إلى ٤٥ سنة) يحتجن إلى الدعم.
- أكثر من مليون امرأة حامل تعاني من سوء التغذية، وهن معرضات لإنجاب أطفال يعانون من التقزم، بالإضافة إلى أن ١١٤٠٠٠ امرأة معرضة لخطر الإصابة بمضاعفات الولادة.
- نحو نصف المنشآت الصحية لا تعمل أو تعمل بشكل جزئي.
- ثلثي المنشآت الصحية العاملة فقط تقدم خدمات الصحة الإنجابية وذلك بسبب نقص العاملين وقلة الإمدادات والمستلزمات والعجز عن تغطية تكاليف التشغيل، أو تعرضت للضرر جراء الصراع.
- المعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية غير كافية أو عفى عليها الزمن، والعاملون الصحيون الذين لم يتلقوا أجورهم منذ أكثر من عامين ، أو تدفع لهم بشكل غير منتظم، غادروا اليمن ولم يبقى سوى ١٠ عاملين صحيين لكل ١٠٠٠٠ شخص، وهو ما يعد أقل من الحد الأدنى الذي تضعه منظمة الصحة العالمية.
- في بلد يشهد أعلى معدلات الوفيات بين الأمهات في المنطقة العربية ينذر نقص الغذاء وسوء التغذية وانحدار الرعاية الصحية التي ازدادت تدهوراً من جراء أوبئة مثل الكوليرا بزيادة المواليد الخدج أو ناقصي الوزن وحالات النزيف بعد الولادة.

## تشوه الأجنة وإسقاط الأمهات

ارتفعت نسبة التشوهات الخلقية المسجلة رسمياً الى ٨ بالمائة خلال سنوات العدوان حسب إحصائيات وزارة الصحة، جراء استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وهي من الجرائم المنسية والمغيبة عن الرأي العام العالمي.

وتقول المنظمات الدولية أن سبب ارتفاع أعداد الأجنة المشوهة يعود الى القنابل والصواريخ والذخائر المحرمة المستخدمة في العدوان على اليمن، ومنها القنابل الفوسفورية والعنقودية، وأكثرها بشاعة "النيترونية" التي استهدفت فج عطان في ٢٠ أبريل ٢٠١٥، ولا زالت آثارها ماثلة للعيان الى اليوم في التربة والهواء ومواليد سكان تلك المنطقة المنكوبة، كما استخدم العدوان أنواع عديدة من الأسلحة والذخائر المحتوية على مادة اليورانيوم المنضّب، والذي تصدر عنه إشعاعات نووية، تسببت في حدوث العديد من حالات موت الأجِنّة، وهو ما وثقته بعض المنظمات الطبية غير الحكومية العاملة في اليمن.

ومن ناحية إسقاط الأجنة فالسبب الرئيسي لحدوثه هو غارات العدوان، فبمجرد نزول الصواريخ، تتوافد الإسعافات إلى المستشفى بالنساء الحوامل ويجهضن، و قصص الضحايا من الأجنة في أحد مستشفيات صنعاء كثيرة، حالهم حال الملايين الذين يرزحون تحت وطأة المعاناة بمختلف نواحي الحياة الإنسانية والمادية والصحية على وجه خاص.

وفي الوقت الذي تركز فيه التناولات الإعلامية المباشرة على الموقع الذي تعرض للقصف من قبل طائرات دول الذي تحالف العدوان، عادة ما يتم إغفال الضحايا غير المباشرين، فصوت الصاروخ وانفجاره المباغت، يصيب مئات الأسر بصدمة مفاجئة، مما يسقط ضحايا غير مباشرين، ومن بينهم الأمهات اللاتي يحملن أجيال المستقبل في أرحامهن.

وبحسب تقصيات(٥) في أكثر من حالة ومستشفى عن تأثر الأم الحامل وجنينها نتيجة العدوان ،توضح أخصائية النساء والتوليد في مستشفى السبعين للأمومة والطفولة، الدكتورة نورا الشيخ أن "الحرب العدوان أثرت كثيراً على الأم الحامل، وأولى تلك التأثيرات الزيادة العالية بنسبة "الإجهاض" لدى الحوامل، وتضيف "بمجرد أن تسقط الصواريخ تأتي الحالات إلينا وتجهض، ويزيد ذلك في الساعات التي تلي القصف بأي منطقة".

(٥) تقصيات خاصة بموقع العربي

ومن بين حالات كثيرة، تقول هناء (٣٠ عاماً)، إن طفلها المشوه هو حملها الثالث، حملت به أثناء العدوان، وكانت تراجع الدكتور والمختص برعاية الحوامل في مستشفى الزهراوي، وعند استخدامها للأشعة أبلغتها الطبيبة أن الطفل الذي تحمله مشوه، وأن له رأسين "ولازم ينزل"،
لكنها أصرت على بقائه ولم تثق بكلام الطبيبة، فيما كانت بطنها ثقيلة جداً، ووقت الولادة كان الطفل فعلاً مشوهاً، وكان التشوه في الرأس.
من جانبها، آية (١٩ عاماً) تقول إنها كانت حاملاً بحملها الأول، وعند مراجعتها لطبيب أخصائي نساء وولادة أكد لها أن الطفل مشوه، فقررت أن تنزل الجنين، وخضعت لعملية لإنزاله، وبعد إنزال الجنين وبعد إجراء العملية بيومين أكد لها الدكتور أن الرحم تأثر بسبب المواد الكيميائية الناتجة عن القصف، ما اضطرها لإجراء عملية أخرى لإزالة الرحم. وتقول بحرقة، إنها "لم تعد تستطيع أن تصبح أماً بسبب قصف دول تحالف العدوان لليمن وإنها لن تسامح العدوان الذي حرمها من حق الأمومة والإحساس بشعور الأمومة ومن أن يكون لها طفل يكبر أمام عينها".
وفي السياق، تقول أخصائية نساء وتوليد، الدكتورة يسرى مريط، إن "من المشاهدات التي لاحظتها في مستشفيات النساء والولادة أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال المشوهين، بعضهم في الوجه أو الرأس أو الظهر أو القدمين، والبعض الآخر مشوّهٌ بعلامات في الجسم، مما يعكس زيادة عدد الأجنة والأطفال غير الطبيعيين والمشوهين" وترى أن ذلك ازداد بنحو ٣٠% منذ بدء العدوان، إشارة لتاريخ بدء عمليات "التحالف" بقيادة السعودية في اليمن.
وتشير الدكتورة يسرى مريط إلى أن "أكثر التشوهات في المناطق التي تتعرض لقصف مكثف أو بصورة متكررة"، وتضيف "أن تشوه الأجنة ازداد لدى النساء في محافظة عمران (شمال صنعاء) لأن هناك مصنع الأسمنت وكان القصف مكثفاً على المصنع (منذ بداية العدوان)"، وتشير إلى أن "وجود المصنع في منطقة سكانية خطأ في الأصل، لكن القصف رفع من التأثير على الأمهات والأجنة بشكل ملحوظ".
وتتفق الأخصائية في مستشفى السبعين، نورا الشيخ، مع رواية يسرى مريط، بالتركيز على ارتفاع حالات تشوه الأجنة في عمران، وتضيف إليها محافظة المحويت، حيث لُوحظ من الأطباء ارتفاع نسبة حالات تشوه الأجنة في هاتين المحافظتين، ومناطق ريفية أخرى بمحيط صنعاء.

وتوضح الدكتورة يسرى مريط أن هناك نوعين من التشوه: العادي، وهو عبارة عن بقع تظهر في جسم الطفل ويمكن معالجتها، أما غير العادي، فتقول إنه مع القصف "ازداد تشوه الشفة الأرنبية وازداد تشوه الأطفال، مثلاً جنين رأسه كبير فيموت فور الولادة"، حيث أن الأغلبية يموتون، وتقول "نحن الآن في حالة طارئة مع القصف في الأيام هذه والشظايا الناتجة عن الانفجارات تكون محملة بكتيريا وفيروسات تنتشر بشكل كبير، ليس فقط القصف بالصواريخ، بل إن هناك فيروسات وميكروبات ونحن كأطباء لاحظنا زيادة الأمراض كتشوه الأجنة وظهور أمراض تصاعدت مؤخراً، كالكوليرا، وظهور حالات كانت اليمن بدأت التخلص منها، كالشلل الرئوي والسل الرئوي".

وتشير الأخصائية نورا الشيخ إلى آثار متعلقة بالعدوان ليست بالضرورة ناتجة عن السلاح، بل عن الحالة الصحية والمعيشية التي أوجدتها للناس، إذ بات السكان في مناطق عديدة يجدون صعوبة في الوصول إلى المراكز الطبية واستخدام العلاجات، وأهمها "حمض الفوليك"، الذي ينصح به الأطباء للحد من التشوه في الأجنة.(٦)

(٦) https://www.al-arabi.com/s/7565

## أمراض السرطان:

تسبب تحالف العدوان في انتشار الكثير من الأمراض المستجدة والمستولدة والمندثرة والمنقرضة مما أدى إلى موت عشرات المدنيين ومنهم النساء، كما حكم على مئات الأمراض المستعصية والمزمنة وخصوصاً مرضى السرطان بالموت البطيء.

وتتحدث إحصائيات مرصد السرطان العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية (٧) عن وفاة ١٢١٠٣ حالات من مرضى السرطان في اليمن، خلال العام ٢٠٢٠، منها ٦٤٣٦ إناث، و٥٦٦٧ ذكور، وتسجيل ١٦٤٧٦ حالة إصابة جديدة، منها ٩٣١٧ إناث، و٧١٥٩ ذكور.

## المعاقين

تعيش فئة هامة في المجتمع هي فئة الاشخاص ذوي الاعاقة من النساء أوضاعاً غاية في الصعوبة جراء العدوان والحصار منذ ما يقارب السبع سنوات.

وبسبب الوضع الإنساني المتأزم في اليمن والذي وصفته الأمم المتحدة بأنه يمثل أسوأ الأزمات الإنسانية على مستوى العالم تواجه نساء اليمن ذوات الإعاقة صعوبات كبيرة تتمثل في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص عمل جيدة.

المعاناة تضاعفت والعبء أثقل كاهل أسر المعاقين، والمنظمات الأممية ما تزال تتجاهل ما يحدث في اليمن ، والضمير العالمي في سبات عميق.

ملايين الأشخاص من هؤلاء ومن بينهم نساء يتعرضون "للتجاهل والخذلان" في بلد فقير دمرته سبع سنوات من العدوان ، بشهادة "منظمة العفو الدولية" في أول تقريرٍ لها عن معاقي اليمن نشرته في ٣ ديسمبر ٢٠١٩ تحت عنوان "حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلّح في اليمن".

وفي تقديرات منظمة العفو الدولية في العام ٢٠٢٠ نحو ٤٥٠٠٠٠٠ معاق، واستندت في ذلك على تقديرات عالمية، بسبب عدم وجود بيانات يُعتد بها.

وينضم ٥٠ - ١٠٠ شخص يومياً إلى فئة المعوقين لأسبابٍ كثيرة، أبرزها قذائف وصواريخ العدوان وأدواته المحلية، وسوء التغذية لدى الأطفال والتشوه الخُلقي، وأمراض التقزُّم، والفشل الكلوي، ..الخ.

ويستقبل مركز الأطراف والعلاج الطبيعي في صنعاء "١٠٠ – ١٥٠" حالة جديدة كل يوم، بحاجةٍ إلى علاج طبيعي وأطراف صناعية، نتيجة الغارات الجوية، وفقاً للاختصاصي في العلاج الطبيعي "أحمد السقاف"، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩.

٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ شخص تم تسجيلهم خلال الفترة "مارس ٢٠١٥ - ديسمبر ٢٠١٦"، أصيبوا بإعاقات متفاوتة، أغلبهم بسبب انفجار أو لغم أو طلقة نارية، حسب تقارير محلية، نصفهم من الأطفال والنساء في أكبر كارثة تشهدها الإنسانية، في عصر أدعياء حقوق الإنسان.

## موقف الأمم المتحدة من كارثة تدهور القطاع الصحي ومنع دخول المشتقات النفطية:

بعد قيام تحالف العدوان بمنع سفن النفط من الوصول إلى ميناء الحديدة حرم أكثر من ٨٠% من اليمنيين من الاستفادة من المشتقات النفطية وأثرت بشكل كبير على المنشآت الحيوية وقيامها بدورها الخدمي وعلى رأسها القطاع الصحي، حيث أكد متحدث وزارة الصحة سابقاً الدكتور/يوسف الحاضري في لقاء له بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م أن آلاف المرافق الصحية معرضة للإغلاق خلال الفترة القادمة، وأن ٤٠٠ مستشفى حكومي وخاص تعاني من أزمة المشتقات النفطية، كما تحدث بأن استمرار انقطاع المشتقات النفطية يؤثر على ٨٠% من المرضى بالأمراض المزمنة والحوادث والحالات الطارئة الذين يعيشون في الأرياف والذين يعجزون عن الوصول إلى الخدمات الصحية اللازمة في مراكز المدن جراء انقطاع المشتقات النفطية، حيث لا تقتصر المأساة على تشغيل المنشآت الصحية فحسب بل على الإنسان وقدرته على الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية ، كما تحدث الدكتور الحاضري بأن ٤١ برنامجاً رئيسياً للأمم المتحدة في اليمن لم تنفذ منه إلا برنامجاً واحداً بشكل كامل.

(٧) موقع "اليمني الأميركي" في تقرير له بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠

## العدوان يحرم المرأة من التعليم

واقع مأساوي تفاقم خلال ما يقارب سبع سنوات من العدوان على اليمن، حيث طالت تداعياته واقع التعليم الذي كان أشد في تأثيره على الفتيات، مما أدى إلى توقف الكثيرات عن إكمال التعليم.
وثمة أسباب ومعوقات كثيرة تضافرت مع بعضها عملت على تدني نسبة التحاق الفتاة اليمنية بالتعليم، وخاصة في الريف، أشدها تأثيراً العامل الاقتصادي المتمثل في الفقر الذي أثقل كاهل رب الأسرة والذي يعول أسرة كبيرة في الغالب، حيث زادت نسبة الأسر الفقيرة نتيجة لحصار العدوان والتدهور الاقتصادي في البلاد، كما أن بعض العادات والتقاليد كالزواج المبكر للفتاة أدى إلى حرمان الفتاة من إكمال تعليمها لتصبح ربة بيت في سن مبكرة، فقلة وعي أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتاة ودورها في المجتمع ساعد على نشر ظاهرة التسرب من التعليم.

- وفقاً لإحصاءات اليونيسيف فإن نصف عدد الإناث يلتحقن فقط بالمدرسة الابتدائية، بينما اثنتين من كل ثلاث نساء في البلاد يعتبرن أميات.
- كشف تقرير لمنظمة اليونيسيف أن عشرات الآلاف من الفتيات حرمن من حقهن في التعليم خلال العامين ٢٠١٨م-٢٠١٩م بسبب عجز أسرهن عن توفير أبسط احتياجاتهن المتمثلة في وجبة الإفطار وعدم قدرتهم على توفير المستلزمات المدرسية.
- في النصف الثاني من العام الدراسي ٢٠١٧ كشف تقرير لمنظمة "اليونيسف" أن ٣١ % من فتيات اليمن أصبحن خارج نطاق التعليم.
- في تقرير لليونيسيف للعام ٢٠٢٠ أفاد بأن ما يزيد عن مليوني فتاة وفتى في سن الدراسة في اليمن خارج المدرسة بسبب الفقر والصراع ونقص الفرص التعليمية.

## النزوح وتأثيره على المرأة في اليمن

إن مئات الآلاف من النازحين وعلى رأسهم النساء النازحات يعيشون وضعاً إنسانياً كارثياً منذ قرابة سبعة أعوام جراء استمرار العدوان السعودي الأمريكي والحصار الذي تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم، في ظل إعلان المنظمات الأممية عن تقليص المساعدات وإغلاق المشاريع في الوقت الذي تفتقد فيه المخيمات أبسط المقومات مع توقف المساعدات من الغذاء والدواء وانتشار الأمراض، الأمر الذي زاد الأزمة الإنسانية سوءاً.
ووسط تردي الأوضاع الإنسانية التي تعد الأسوأ بالعالم في ظل استمرار قرصنة تحالف العدوان على سفن المشتقات النفطية، وصل عدد الأسر النازحة إلى ٦٧٠ ألفاً و٣٤٣ أسرة في ١٥ محافظة يمنية.(٨)
وقد أدى العدوان إلى تفاقم الوضع بالنسبة للمرأة، إذ أدى استمرار العدوان والحصار إلى نزوح النساء والفتيات بأعداد كبيرة، فتفاقم العنف ضدهن بشكلٍ أكثر حدة، حيث تشير التقارير إلى أن العنف ضد المرأة ازداد بنحو ٦٣% منذ تصاعد النزاع في ٢٠١٥، وهذا يعني المزيد من حالات الاغتصاب والعنف المنزلي والزواج القسري وزواج القاصرات ، إلى جانب الإيذاء الجسدي والنفسي والصدمات مقارنةً بما كان عليه الحال قبل عدوان.
و تشكل النساء والأطفال ما يقرب من ٧٦% من النازحين، ووسط كل هذه المصاعب، ظلت المرأة قوية وصامدة، فالنساء في معظم الحالات هن من يتحملن عبء إعالة أسرهن، وقد أظهرت دراسة WILPF (٩) أن النزوح يزيد من خطر العنف ضد النساء، فضلًا عن الجرائم الأخرى التي تستهدفهن بشكلٍ غير متناسب.

(٨) حسب الإحصائيات الصادرة عن المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، ١٥ مارس ٢٠٢١م في المحافظات التالية: أمانة العاصمة، حجة، عمران، الحديدة، الضالع، مأرب، البيضاء، ريمة، ذمار، الجوف، إب، المحويت، صنعاء، صعدة، تعز.
(٩) اختصار Women's International league for Peace and Freedom

كما يفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه في صنعاء وعدن وحجة -المحافظات التي تستضيف أكبر عدد من النازحين داخليًا- ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ نازح هم من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا، وهن معرضات لخطر العنف القائم على المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب.
وقد أدى النزوح وانهيار آليات الحماية إلى زيادة تعرض النساء والفتيات للعنف بشكلٍ كبير، فأكثر من ٣ ملايين شخص نزحوا بسبب الصراع، أكثر من نصفهم من النساء والفتيات. وتجدر الإشارة إلى أن النزوح غير المتناسب للنساء والأطفال يُعد خطرًا رئيسيًا، سواء في بيئات مضيفة أكثر أمنًا، أو في تجمعات سكانية غير آمنة وغير رسمية. وفي اليمن، لجأ ثلث النازحين على الأقل إلى المباني العامة والمهجورة، مع وجود عوامل حماية محدودة، في ظل عدم وجود نظام رسمي للمخيمات، بالإضافة إلى ذلك، عادت العديد من النساء والفتيات النازحات البالغ عددهن مليونًا، إلى منازلهن ليجدنها أماكن غير آمنة.

منظمات الأمم المتحدة تعمدت عدم إيجاد مشاريع مستدامة أو مساعدات مدرة للدخل تساعد النازحين على العيش الكريم عوضاً عن المساعدات الضئيلة التي لا تلبي حتى أدنى احتياجاتهم ،كما أن أكثر من اثنين مليون نازح لا يحصلون على مساعدات حتى الآن، رغم المطالبة المستمرة للمنظمات بالقيام بدورها ومسؤولياتها تجاه النازحين.

## الأمم المتحدة تدين "الانتقالي" بجرائم اغتصابات:

أدانت الأمم المتحدة رسمياً الإمارات وتشكيلات مليشياتها في عدن وبقية المحافظات المحتلة جنوب اليمن بارتكاب جرائم اغتصاب وانتهاكات جنسية بحق النساء والأطفال والرجال، جاء ذلك في التقرير الثالث لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني باليمن والصادر بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢٠م، وقف على تورط مليشيا "الانتقالي" المدعوم إماراتياً بوقائع اغتصاب وانتهاكات جنسية وعنف ضد النساء.

وقال في التقرير :"تحققنا من أن قوات الحزام الأمني اغتصبت 5 نساء و 4فتيات، ومن تعريضها 12 فتى و 3رجال للعري القسري وامرأتان وفتاتان لأشكال أخرى من العنف الجنسي".

مضيفاً في تقريره الثالث عن الوضع الإنساني في اليمن إنه :"توجد مخاوف جدية بشأن مزاعم أخرى بأن قوات الحزام الأمني اغتصبت 30 امرأة وفتاة و 3فتيان" .

وأوضح الفريق أن "هذه الانتهاكات الجنسية المنسوبة للحزام الأمني جاء التحقق منها خلال استكمال التحقيقات السابقة بشأن الاعتقالات الجماعية التي نفذتها قوات الحزام الأمني."

وروت إحدى النّاجيات للفريق "تعرُّضها للاغتصاب في مناسبات متعددة على مدار 13 يومًا من قبل 28 جندياً وشملت عمليات الاغتصاب الجماعي من قبل عدة جنود ذكور".

## ❖ أولاً: محافظة عدن:

يتواصل مسلسل الانفلات الأمني في مدينة عدن المحتلة مع تزايد عمليات اختطاف الفتيات وانتشار عصابات السرقة والنهب والمخدرات التي أصبحت تباع أمام أعين الجميع بدون حساب ورقيب وتفش للجريمة بكل مستوياتها، وسط غياب أو تغييب لدور الأجهزة الأمنية الذي يقابله غياب لدور جميع مؤسسات الدولة المساندة لدور الأمن.

وتشهد محافظة عدن المحتلة ظاهرة اختفاء الفتيات اللاتي يتعرض البعض منهن للاختطاف من قبل مسلحين محسوبين على المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا والقتل بعد الاغتصاب كما حدث في حوادث اختفاء متعددة خلال الأعوام السابقة ، ووصلت إلى مستويات خطيرة مما جعل الأهالي يمنعون بناتهم من الخروج خوفاً من تعرضهن لعمليات الاختطاف في ظل الانفلات الأمني غير المسبوق التي أثارت قلق المجتمع في المحافظة المحتلة وحالة الخوف والرعب عند الآباء والأمهات والفتيات أيضاً ، إلا أن الجهات الأمنية للمرتزقة والمحسوبة على الإمارات تغض الطرف عن تلك الحوادث وكأن هناك رضى أمنياً عما يحدث للفتيات.

ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي يتهمون قوات الأمن والجهات المختصة في عدن المحتلة بالتقصير الذي يصل إلى حد المشاركة في الجريمة من خلال عدم اللامبالاة بهذه الظاهرة التي بدأت تستفحل أكثر فأكثر فيما آخرون يتهمون قوات المجلس الانتقالي التابعة للإمارات بالوقوف وراء عمليات اختطاف البنات بهدف ابتزازهم وإجبارهن على العمل ضمن "شبكات دعارة" ترعاها الإمارات.

وخلال العام ٢٠٢٠م حدثت جرائم اختطاف واغتصاب كثيرة، فقد أظهر فيديو لحظة فرار فتاة بعيداً عن مسار الطقم الذي كان يتتبّعها، قبل أن ينزل السائق ويلحق بها راجلاً.

المقطع بيّن -أيضاً- توقُّف سائق الطقم وسط الشارع العام وقطع الخط أمام المارة، الأمر الذي استفز أحد سائقي مركبات النقل العام ودفعه للصراخ ومناداة السائق، وهو ما أثار فزع العناصر وأجبرهم على التراجع، لكنهم -في الوقت ذاته- عمدوا إلى الاعتداء على سائق (الباص) بأسلحتهم قبل أن يتدخل المواطنون لإنقاذه، ويلوذ الطقم بعدها بالفرار.

## • نورد هنا رصد بعض ضحايا أعمال اختطاف الفتيات في عدن:

- نجاة ياسر محمد – ٥ مايو ٢٠١٦ – المنصورة – طفلة تبلغ من العمر ٨ سنوات
- فاطمة شكيب .دار سعد – ٣٠ عام – ٣١ يوليو ٢٠١٧
- ث .ا. ح. كريتر عدن – ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨
- منار إبراهيم . تاريخ الاختطاف ٣/٧ /٢٠١٨م
- علياء السلال محمد – ١٨ عام – خور مكسر
- حنان ياسين - تاريخ الاختطاف ٢٥/٩/٢٠١٧م
- فاطمة سمير محمد - ٢٦ عام - تاريخ الاختطاف ٩ يوليو ٢٠١٧م
- آيات علي سعيد ١٦ عام – تاريخ الاختطاف ٢٥ أغسطس ٢٠١٨م
- ح. ا. ن وصي الدين ..عدن كريتر – تاريخ الاختطاف ١٤ سبتمبر ٢٠١٨م (١٠)

## حوادث مماثلة خلال الفترة نفسها على سبيل المثال لا الحصر:-

- وفي ٢٠١٨م، قُتلت منى عبدالله عبده، بعد اختطافها بثلاثة أيام من حي القلوعة.
- وفي يوليو ٢٠١٨م، اختفت امرأة وابنتها بمديرية المعلا، في ظروف غامضة ، لا زالت مجهولة إلى الآن .
- وفي نفس الشهر اختطف مسلحون مجهولون فتاة وسط مدينة دار سعد بعدن. (١١)
- مراقبون وصفوا ظاهرة اختطاف الفتيات بأنها تأتي ضمن عمليات ممنهجة تنتهي بالقتل أو الاغتصاب، وهو ما تشهده المدينة بين فترة وأخرى.
- بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٩م ، وبحسب شهادة بعض المواطنين ذكروا عن حالة اختفاء فتيات يعملن في أحد منظمات الإغاثة الإنسانية ، يشار إلى أن الفتيات اللاتي وقعن عقود عمل مع إحدى المنظمات الإغاثية تتراوح أعمارهن بين ٢٣ إلى ٢٩ عاماً، ومنذ بدأن العمل مع المنظمة ذهبن مرات عدة في سيارات المنظمة إلى مديريات القبيطة والمقاطرة والصبيحة في لحج، ودار سعد والبريقة في عدن، الجدير بالذكر أن خطباء مساجد في محافظة عدن في تلك الفترة حذروا أولياء الأمور من السماح لبناتهم بالعمل مع المنظمات الإغاثية والسماح بسفرهن إلى مناطق بعيدة، خوفاً من عمليات الاختطاف التي كثرت في محافظات الجنوب خصوصاً في أوساط الفتيات (١٢).
- وقد تصاعدت حوادث اختطاف الفتيات في عدن، منذ سيطرة الإمارات والمليشيات التابعة لها على البلاد، فيما لم يكن أهل الجنوب يتوقعون أنهم بعد أن تساهلوا في سيطرة هذه التشكيلات المليشاوية -ظنا منهم أنها ستحقق لهم الأمن- سيصحون يوما على أحداث اختطاف تطال الفتيات والنساء. وقد رصدت المنظمة خبر اختفاء اربع فتيات يعملن مع منظمات إنسانية في محافظتي عدن ولحج حسب مصادر مؤكدة، وأن اختفاءهن كان في وقت دوامهن مع تلك المنظمات.
- تقارير صحفية كانت تحدثت عن ١٠٠ حالة معلنة، والكشف عن أكثر من ٥٠٠ عملية اختطاف حصلت في عدن فقط، أبطالها ضباط وجنود القوات الإماراتية، وبعض المسلحين المنتمين لقوات نظامية محلية تابعة للإمارات والسعودية، تلك هي المحصلة التي باتت مصدر فزع لدى الجنوبيين رجالا ونساءً. (١٣)
- يشار إلى أن الكثير من حوادث اختطاف الفتيات التي تم الكشف عنها كانت تتم بأيدي قوات الحزام الأمني واقتيادهن إلى جهة مجهولة للجنود الإماراتيين، حسب تقارير وسكان محليين.

(١٠) https://adennews.net/64518
(١١) https://www.yemenipress.net/archives/134527 ومصادر اخرى نحتفظ بها
(١٢) http://www.ypagency.net/126996?amp_markup=1 ومصادر اخرى نحتفظ بها
(١٣) https://www.alkhabaralyemeni.net/2019/02/02/42658/ ومصادر اخرى نحتفظ بها

- يشار إلى أنه لا تزال قضية اختطاف عشرات الفتيات في مدينة عدن ظاهرة مبهمة تقيد ضد مجهول في أقسام الشرطة رغم أن المشتبهين بارتكاب تلك الجرائم كانوا في أقسام الشرطة فتم الافراج عنهم دون أن يحالوا للتحقيق أو الجهات القضائية لاتخاذ إجراءاتها ، تلك الأقسام التي يحكمها مدانين بجرائم متعددة في مدينة عدن أصبحت تدين الضحية وتبرئ المجرم وفقاً لسياسة يكون القصد منها إذلال تلك الأسر لحسابات سياسية، فهي لا تحبط الجريمة قبل وقوعها بل تمسح معالمها ، بعد وقوعها وفق التوجيهات ، وهو ما أكدته عشرات الجرائم المتعلقة باختطاف واغتصاب النساء لهتك شرف عدن وعار المدينة والجنوب برمته من قبل مسلحين يتبعون قوات نظامية أوغلوا بارتكاب الجريمة المنظمة بحماية الشرطة في عدن، ورغم فداحة تلك الجرائم وبشاعتها وما سببته لسكان عدن من رعب وخوف ، إلا أن تلك العصابات الإجرامية المدعومة من قِبل التحالف اخترقت المحظور ومست بكرامة عدن من خلال اختطاف الفتيات في المدينة والأبشع من تلك الجريمة قيام الجهات الأمنية بإخفاء الجريمة والتعمد إلى حماية الجناة وهو ما ظهر جليا بعدم تقديم أي من مرتكبي تلك الجرائم البشعة إلى المحاكمة.
- في حقيقة الأمر فإن ما يحدث في عدن من أعمال إجرامية مدارة من قبل قيادات عسكرية وأمنية تابعة للتحالف خصوصا للإمارات، أصاب أهالي الفتيات بالرعب والخوف ، وأجبر الكثير من أهالي الضحايا إلى التستر عن جرائمهم، فالمعلن عنه في ظاهرة اختطاف الفتيات بعدن لا يتجاوز ٥% من جرائم اختطاف واغتصاب الفتيات في عدن. ويرجع ذلك إلى عدم وجود سلطات حقيقية تحترم القانون في عدن، والصراعات التي تندلع بين حين وآخر بين القوات النظامية المحلية التي تتبع السعودية (قوات ما يسمى الشرعية) أو التي تتبع الإمارات (قوات المجلس الانتقالي).
- بالإضافة إلى جرائم الاختطافات ، فقد رصدت المنظمة عدد من الانتهاكات الجسيمة والتي تندرج في إطار التحرش والعنف ضد النساء .
- في ٩مارس ٢٠١٩م ، قامت حراسة سجن بئر أحمد بالاعتداء على نساء وأطفال حاولوا الاطمئنان على ذويهم. وقد استنكرت أحد المنظمات الحقوقية والتي تكرس جهودها في مجال حقوق الإنسان وتتخذ من جنيف مقرا لها ، اعتداء قوات الأمن التابعة لسجن "بئر أحمد"- الذي تشرف عليه دولة الإمارات العربية المتحدة - على أمهات المعتقلين بالضرب والتهديد بالسلاح، بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٩، قبل منعهن من زيارة أبنائهن.

وفي تفاصيل الاعتداء أفادت إحدى اقارب المعتقلين اللواتي اعتدي عليهن حيث قالت فيها :"وصلنا إلى نقطة تجمع السيارات قرب معتقل بئر احمد لكي نطمئن على أولادنا بعد سماع أخبار عن إضرابهم، والاعتداء عليهم، وقلنا لهم اسمحوا لنا ربع ساعة للاطمئنان على أولادنا، حيث سمعنا عن إضرابهم عن الطعام، في البداية تواصل العسكر مع إدارة المعتقل وأخبرونا أن غسان العقربي مدير السجن سوف يأتي، ثم بعد ذلك رفضوا، بعدها مشينا قليلاً من المكان الذي تقف فيه الباصات، وتفاجأنا بخروج جنود جدد أول مرة نشاهدهم، فوق أربع سيارات عسكرية ومدرعة، ووجهوا رشاش أسلحتهم علينا، أحدهم أخرج مسدسه وأشهره علينا، ودفعوا إحدى النساء حتى سقطت على الأرض، واخرى لووا ذراعها، كما أخذوا أحد الجوالات إلى داخل المعسكر، وفتحوا الرمز واطلعوا على كل ما بداخله وفي الأخير ونحن خارجات تقريبا بعد نص ساعة أرجعوا التلفون".

وتابعت الشاهدة: "رأينا ضابط على كتفه نسر إماراتي يضرب طفل عمره ٨ سنوات، حينما اعتدوا على أمه التي كانت تتشاجر مع الضابط الإماراتي، فتدخل الطفل مع أمه، كما شوهد ضابط يُشهر مسدس في وجه زوجة أحد المعتقلين عند النقطة ويقول لها ارجعي وإلا أضربك كف بوجهك".

وحملت المنظمة إدارة سجن بئر أحمد "والسلطات اليمنية" في عدن مسؤولية ما تعرضت له أمهات المعتقلين وذويهم من الأطفال ، وطالبت بإجراء تحقيق شامل حول تلك الانتهاكات.(١٤)

(١٤) https://almawqeapost.net/news/38972

## ❖ ثانياً: محافظة تعز:

في المناطق الخاضعة لقوات ما يسمى الشرعية ، والقوات التابعة للإمارات أو ما تعرف بكتائب أبو العباس في محافظة تعز ، لا يختلف الحال عن بقية المناطق الواقعة تحت سلطة تلك القوات ، حيث يعاني السكان المحليين من جرائم عنف جنسي و عنف جسدي و اغتصابات تطال النساء بشكل كبير جدا، خصوصا أثناء فترة اندلاع الصراعات بين تلك القوات التي يتبع جزء منها قوات ما يسمى الشرعية التي تتخذ من الرياض مقراً لها، والقوات التابعة للإمارات.

وقالت منظمة السلام للإغاثة وحقوق الإنسان الدولية أنها تعبر عن إدانتها واستنكارها لهذه الانتهاكات التي يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني ويلزم السلطات المحلية في الدول التي شهدت هذه الانتهاكات و الدول والجهات الداعمة لها بضبط المتهمين والتحقيق معهم وإنزال العقوبات القانونية بحقهم عبر القضاء ، ما لم فإن للجهات الدولية المعنية الحق في ملاحقة المسؤولين المتسترين على المتهمين بمن فيهم المسؤولين في دول التحالف الذي تقوده السعودية في العدوان على اليمن، وتقديمهم إلى المحاكم الدولية بتهمة المشاركة في تلك الانتهاكات وحماية المتهمين الرئيسيين. وتدعو المنظمة السلطات اليمنية والتحالف إجراء تحقيقات شاملة في هذه الانتهاكات والدعاوي التي قدمها الضحايا وأسرهم ، من أجل الإشارة إلى أنه لن يتم التسامح مع هذه الجرائم، ولحماية أسر الضحايا من الانتقام، وكذا لتدارك مساءلتهم والتحقيق معهم دوليا.

وشددت المنظمة على ضرورة ضبط كافة المشتبه بهم والتحقيق معهم، بما في ذلك المنتمين للجماعة المسلحة التي تسيطر على مدينة تعز، وإحالتهم إلى القضاء ليحاكموا محاكمة عادلة. مشيرة إلى أن الاغتصاب والإعتداء الجنسي المرتكبين في سياق الصراع المسلح يعدان من جرائم الحرب، وقد يكون القادة الذين لا يضعون حدًا لهذه الأفعال الشنيعة هم أنفسهم مسؤولون عن هذه الجرائم وغيرها من جرائم الحرب (١٥) .

اليمن تستيقظ على حادثة صادمة ضحيتها ٣ فتيات من أسرة واحدة في تعز

في خبر لشبكة اليمن الإخبارية بتاريخ ٢٧ أغسطس٢٠٢١م نشرت عن واقعة صادمة لا تزال تفاصيلها غامضة، ويطالب ناشطين يمنيين عن كشف ملابسات هذه الحادثة، حيث أقدمت ثلاث فتيات من أسرة واحدة على الانتحار في مديرية المعافر بمحافظة تعز .

وأفادت مصادر محلية بمديرية المعافر بتعز أن ثلاث فتيات من اسرة واحدة أقدمن على الانتحار بشكل جماعي، وتشير المعلومات الأولية إلى أن الفتيات الثلاث وهن شقيقتين وثالثة ابنة عمهن تناولن مبيداً حشرياً قاتل ، ما أدى الى وفاة اثنين وماتزال الثالثة في غيبوبة وسط محاولات طبية لإنقاذها.

اعتداء مسلحين على الطالبة المعاقة نجيبة – ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م

تعرضت الطالبة المعاقة نجيبة علي عقلان لاعتداء وحشي من قبل جنود تابعين لقوات محور تعز داخل منزلها في مدينة تعز.

وسردت الطالبة نجيبة تفاصيل الاعتداء الذي تعرضت له من قبل ثلاثة جنود بزي مدني يتبعون اللواء ٢٢ ميكا، اقتحموا شقتها مساء الأحد بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م.

وقالت الطالبة بأن الجنود اقتحموا شقتها الكائنة في منطقة الكمب، شمالي المدينة، بذريعة أنها تقدم إحداثيات للحوثيين، مستغلين لحظات غياب زوجها عن الشقة.

مضيفة بأن الجنود حاولوا نهب ومصادرة جهاز الكمبيوتر الخاص بها "لابتوب" وتلفون محمول ، كما داس أحد الجنود على إحدى يديها أثناء محاولتها منعهم نهب أجهزتها، وقبل أن تصرخ طالبة النجدة من الجيران.

الطالبة كشفت بأن ما تعرضت له لم يكن الأول، بل سبق وأن تعرضت لتهديدات من قبل جنود بالمحور، وأنها ظلت تتعرض لمضايقات طوال الأشهر الماضية أثناء دخولها وخروجها من الشقة.

مضيفة بأن المضايقات وصلت حد قذفها في شرفها من قبل الجنود واتهامها بممارسة الدعارة ، وأنها أصيبت بحالة نفسية جراء هذه المضايقات والتحرش اللفظي من قبل جنود المحور.

(١٥) https://www.adensbq.com/news/62234

ولفتت المصادر إلى أن جنود المحور لجأوا إلى تلفيق تهمة تزويد الحوثيين بالإحداثيات كذريعة للاعتداء عليها والضغط على أسرتها لترك العمارة من أجل نهبها والسطو عليها.
وقد شارك عدد من الأكاديميين والطلاب في جامعات تعز صباح الأحد بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢١م في مسيرة حاشدة دعا لها طلاب الجامعات انتصارا للطالبة نجيبة عقلان.

الطالبة نجيبة عقلان بعد حادثة الاعتداء

## اختفاء طالبة جامعية في تعز

كشفت أسرة عن فقدان نجلتها الطالبة الجامعية حبيبة مصطفى خالد عبد الوهاب في مدينة تعز الخاضعة لسيطرة مرتزقة العدوان ، بظروف غامضة، في طريقها إلى جامعتها وذلك يوم الأربعاء بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١م .
وأكد ذوو المفقودة، بحسب بلاغ أمني أن الطالبة حبيبة مصطفى خالد، غادرت منزلها بحي المطار القديم إلى كليتها ٢٢ مايو، بمنطقة وادي القاضي، موضحين أنها لم تعد حتى الآن.
وعبروا عن مخاوفهم من تعرض الفتاة للاختطاف مشيرين إلى حالة الانفلات الأمني الواسعة في المدينة ، تحت سيطرة عصابات تتزعمها قيادات الارتزاق والخيانة بتعز .

الطالبة: حبيبة مصطفى خالد

## ❖ ثالثاً: محافظة الضالع:

في محافظة الضالع رصدت المنظمة بتاريخ ٢٥/٥/ ٢٠١٨ اغتصاب امرأة في مديرية قعطبة بمحافظة الضالع ، وفي بيان لأحد المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان ، أدانت المنظمة بأقوى وأشد العبارات جريمة الاعتداء الجسدي والجنسي العنيف التي تعرضت له امرأة في مدينة قعطبة وطالبت المنظمة السلطات والأجهزة الامنية المعنية بتحمل مسئولياتها الإنسانية والأخلاقية وسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة . (١٦)

## ❖ رابعاً: محافظة الحديدة:

بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٨ وثقت المنظمة اغتصاب أحد الجنود السودانيين التابعين للقوات الإماراتية أحد النسوة في مديرية الخوخة أثناء تواجدها بأحد الأودية المجاورة لمعسكر أبو موسى الأشعري الذي يتبع قوات التحالف، وفي اتصال من أحد الناشطين بالفتاة الضحية، أكدت الفتاة بأنها تعرضت للاغتصاب من أحد الجنود السودانيين.(١٧)

وقد أثارت هذه الجريمة استياءً شعبياً كبيراً، ونظمت وقفات احتجاجية قبلية وشعبية واسعة إلا أن قوات وحكومة ما يسمى الشرعية، والقوات الإماراتية المتواجدة في المنطقة بدلاً من محاكمة الجندي السوداني، قامت بالتنكر لهذه الجريمة، وبحسب بعض المصادر تم إرغام الفتاة قصرا بالتوقيع عبر البصمة أنها لم تتعرض لأي اعتداء، وهذا ما يؤكد تواطؤ القوات مع المجرمين الذين ينتهكون حقوق النساء.

وقد ارتكبت قوات تابعة للتحالف جرائم ضد نساء في مديرية التحيتا، حيث شهدت المديرية جرائم أخلاقية وحشية متعددة، حيث أقدم مرتزقة تابعين للتحالف في يوليو من العام ٢٠١٨ على خطف مجموعة من النساء في مديرية التحيتا واقتادتهن إلى جهة مجهولة .

بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨ كشفت مصادر محلية في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة عن جريمة بشعة ارتكبها أحد المرتزقة التابعين لقوات التحالف باغتصاب إحدى الفتيات في التحيتا بعد الاعتداء عليها.

وقد أفاد مصدر ميداني عن قيام مجند في صفوف قوات ما يسمى الشرعية التابعة للتحالف بقيادة السعودية من أبناء محافظة عدن بالاعتداء واغتصاب منيرة قاسم بمديرية التحيتا.

وقال المصدر أن عدد من المجندين كانوا قد هددوا والد الفتاة بالقتل بعد أن حاول إشاعة الخبر، كما تم تهديد الفتاة وعدد من المواطنين بالاختطاف والسجن إن هم حاولوا تناقل الخبر والعمل على التكتم تخوفًا من ردة فعل أبناء المنطقة.

شهدت مديرية التحيتا اختطاف امرأة وبنتيها إحداهن عمرها ست سنوات من مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة و تم اقتيادتهن إلى جهة مجهولة. (١٨)

وقالت مصادر ميدانية أن ثلاثة من المسلحين المقاتلين مع القوات الإماراتية بالحديدة قاموا باختطاف الفتاة (س.ع.ح) من أمام منزلها غرب مدينة حيس وتم أخذها إلى مكان مجهول وجرى اغتصابها من قبل المسلحين واحداً تلو الآخر، مشيرة إلى أن المسلحين هددوا الضحية بالسلاح وبعد انتشار الخبر في المديرية شرعت القيادة التابعة للتحالف في حيس للتغطية على الجريمة ومحاولة لملمة الموضوع وعدم نشره والحديث عنه بأي شكل.

(١٩)

أقدم مرتزقة تابعين لما يسمى الشرطة العسكرية على متن طقمين عسكريين يوم الأربعاء ٣/٤/٢٠١٩ بمداهمة منزل المواطن عبده سالم عمر خادم مسبح الكائن في قرية البقعة عزلة المتينة مديرية التحيتا وقاموا باختطاف زوجته وولديه، الطفل عمره ٤ سنوات والطفلة عمرها ٧ سنوات، وضربهم وأخذهم إلى مديرية الخوخة، كما أفادت مصادر محلية (٢٠)

(١٦) http://www.ypagency.net/61762

(١٧) https://www.youtube.com/watch?v=BEq2p1d5lvA يظهر في وسط الفيديوا اتصال احد الناشطين بالضحية .

(١٨) https://sahafah-24.net/news/144508 (١٩) https://www.taiz-news.com/151776/

(٢٠) http://www.almshhadalyemeni.net/111190

بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩ وثقت المنظمة اختطاف فتاة وبنتيها في التحيتا حيث أدان ناطق حكومة الإنقاذ بصنعاء قيام عناصر قوات تابعة للتحالف باختطاف امرأة وبنتيها أحدهن عمرها ست سنوات من مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، واقتيادهن إلى جهة مجهولة.
وهذه ليست المرة الأولى التي يرتكب فيها عناصر قوات تابعة للتحالف جرائم ضد نساء مديرية التحيتا، حيث شهدت المديرية جرائم أخلاقية وحشية متعددة، أقدمت عليها عناصر – تابعة لقوات التحالف - بحق نساء من أبناء المديرية، أبرزها اختطاف ثمان نساء.

## ❖ خامساً: محافظة الجوف:

اختطف مرتزقة تحالف العدوان المواطنة "سميرة حزام مارش" قبل أكثر من عامين وذلك في مديرية الحزم- محافظة الجوف ، وهي المنطقة التي نزحت إليها سميرة مارش مع أسرتها بسبب قصف قوات تحالف العدوان لمنطقة متون الجوف بالطائرات والمدفعية والأسلحة الرشاشة، وقد قام باختطافها أربعة أشخاص ملثمين يتبعون تحالف العدوان وذلك أمام والدتها وأبنائها الثلاثة، وقد تم احتجازها في مأرب ،كما منع مختطفو سميرة أهلها حتى من التواصل معها ولو بالهاتف، كما قام المرتزقة ببيعها للسعودية ولا يزال مصيرها مجهولا حتى اليوم، كما أن والدة سميرة وأبناؤها ناشدوا منظمات حقوق الإنسان و الأمم المتحدة أن يحرروا سميرة مارش من أيدي المختطفين لها قسرا و التي لا يُعلم عنها شيئا حتى الآن. وأكد رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عبد القادر المرتضى أن مليشيات الإصلاح رفضت إطلاق سراح المواطنة سميرة مارش، وعرضت على المرتزقة التبادل بأي أسير لكن دون جدوى، حتى أن مشائخ الجوف عجزوا عن إقناعهم.
وقد أدانت واستنكرت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني جريمة اختطاف واحتجاز المواطنة سميرة مارش وكل الانتهاكات بحق النساء اليمنيات من قبل العدوان ومرتزقته، كما أقيمت العديد من الوقفات الاحتجاجية التي نددت بجرائم وانتهاكات العدوان بحق نساء اليمن ئوطالبت بتقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة.

صورة لأبناء المختطفة سميرة مارش يطالبون فيها بالإفراج عن أمهم

## ❖ سادساً: محافظة مأرب:

- في ٣١ يناير ٢٠٢١م أقدمت مجاميع من مرتزقة العدوان على مداهمة منازل نازحين بمدينة مأرب واختطفت ٨ نساء من بين أهاليهن، وتم نقلهن إلى جهة مجهولة، ومن ثم بيعهن للسعودية.
- في ٢ فبراير ٢٠٢١م توفيت المواطنة صفاء خالد محمد إسماعيل الأمير البالغة من العمر ٢٤ عاماً من أبناء محافظة تعز، وذلك بعد اعتقالها بشهرين في ما يسمى بالاستخبارات بعد أن تم تلفيق تهم كيدية عليها، وقد توفيت جراء التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرضت له فترة اعتقالها، كما كشفت وثيقة صادرة من دائرة الخدمات الطبية العسكرية بمستشفى مأرب العسكري الذي يدار من قبل مرتزقة العدوان بأن المواطنة: صفاء الأمير وصلت جثة هامدة إلى المستشفى من قبل الاستخبارات العسكرية التابعة لمرتزقة العدوان.
- في ٤ فبراير ٢٠٢١م اختطفت سلطة المرتزقة بمأرب مواطنة وابنها أثناء تواجدهما لاستصدار جواز سفر واقتادتهما إلى جهة مجهولة.
- في مساء يوم الاثنين بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢١م اعتقلت قوات تحالف العدوان الناشطة الحقوقية "أمة اللطيف الحمادي" بعد كشفها لقضايا خطيرة بينها جرائم اغتصاب ولواط.

وقالت مصادر محلية في محافظة مأرب إن قوات الأمن الخاص التابع لقوات التحالف داهمت منزل الناشطة الموالية للتحالف "أمة الله الحمادي "واقتادتها مع زوجها الى سجن الأمن السياسي بالمدينة، وقد خلفت عملية الاقتحام لمنزل الناشطة الحمادي حالة من الذعر الكبير لدى أسرة الحمادي.

وكانت الناشطة "امة الله "قد تعرضت لمحاولة اغتيال في مارس ٢٠١٨م أثناء نزول ميداني لدراسة ظاهرة تسول الفتيات في مأرب وتم تقييد القضية ضد مجهول، كما تعرضت في يوليو ٢٠٢٠م لاعتداء قوات الأمن الخاصة وحاولوا اعتقالها ومصادرة هاتفها الشخصي لولا تدخل أحد أعضاء النيابة العامة.

وقد تعرضت الناشطة أمة الله مسبقاً لحملة تحريض من ناشطين موالين لحزب الإصلاح في مدينة مأرب بسبب كشفها لقضية الطفل (عبدالله المريدي) المعتقل في أحد سجون التحالف في مدينة مارب وتعرضه لاعتداءات جنسية من قبل مسؤولين أمنيين.

الناشطة: أمة الله الحمادي

## - استهداف البنية الاقتصادية بالغارات الهستيرية للعدوان:

دمرت السعودية مئات المصانع والمنشآت الصناعية (الكبيرة – المتوسطة – الصغيرة) خلال حربها التي مازالت مستعرة حتي اليوم على اليمن -منذ مارس ٢٠١٥،ويرى خبراء في الاقتصاد أن سياسة السعودية تسعى متعمدة إلى جعل السوق اليمني سوقا للمنتجات السعودية.

لقد دمرت مئات المصانع التي كانت تشغل عشرات آلاف من الأياد العاملة من النساء والرجال المعيلة لعشرات الآلاف من الأسر، وقد باتت أثراً بعد عين جراء استهدافها في الغارات على مختلف محافظات اليمن.

ويشير تدمير هذه المصانع بشكل مباشر إلى تعمد استهدافها لأنها تساهم بشكل فاعل في النشاط الاقتصادي، وفي دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم في تشغيل الأيدي العاملة، وهذا يعني أن هناك استهداف مباشر لزيادة معدل البطالة والفقر.

استهدفت دول تحالف العدوان خلال مايقارب السبع سنوات منشآت اقتصادية مهمة تتبع للقطاع الخاص والعام ولم تشكل أي خطر أمني على التحالف ، هذا القصف تركّز على مصانع حيوية رئيسية تشغّل عدداً كبيراً من العاملين ومنهم النساء، و استهداف السعودية للبنية التحتية للاقتصاد اليمني يأتي كوسيلة ضغط على اليمنيين لتركيعهم وتحويل تبعية الاقتصاد اليمني كتابع للسعودية.

وحسب تصريحات عن وزارة الصناعة والتجارة فإن القطاع الصناعي واجه تحديات نتيجة العدوان والحصار على البلاد تمثلت في ازمتي المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والغاز، فضلا عن تناقص المواد الخام الداخلة في الصناعات المحلية نتيجة الحصار الاقتصادي، كل ذلك أضاف أعباءً على المرأة في اليمن وجعلها تتحمل مسؤوليات إضافية على عاتقها.

## - استهداف المياه والصرف الصحي:

يفتقد اليمنيون المياه الصالحة للشرب بسبب استهداف طائرات دول تحالف العدوان لآبار المياه ومضخاتها، ما فاقم من الأزمة الموجودة في البلاد قبل العدوان، إضافة إلى انعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها وانقطاع الكهرباء، التي ازدادت خلال العدوان المستمرة حتى يومنا هذا.

وقد أدى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء إلى فقدان المياه في الأرياف نتيجة اعتماد الأهالي على الآبار التي تحتاج للكهرباء للتشغيل، وعاد بعض الأهالي إلى عادات كانت قد اندثرت، مثل رفع المياه من الآبار بالطرق التقليدية، وهذه معاناة تضاف إلى أعباء النساء على وجه الخصوص.

فقدان المياه في أمانة العاصمة صنعاء سببه استهداف طائرات دول تحالف العدوان لخزانات المياه في منطقة النهدين في مديرية السبعين، وكذلك لخزان آخر في نفس المكان بسعة ٥٠٠ لتر مكعب، ويستفيد منه ثلاثون ألف نسمة. كما أن طائرات دول تحالف العدوان دمرت أيضاً وحدة ضخ تغذي منطقة حدة، حي النصر والحي السياسي، كما استهدف طيران دول تحالف العدوان مصادر المياه في صعدة واستهدف أحد خزانات المياه في جزير كمران في محافظة الحديدة، ناهيك عن استهدافه لمصادر المياه في المحافظات الاخرى، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة الإنسانية في ظل صمت وتواطؤ دولي وأممي مريب.(٢١)

وقد حذرت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في بيان لها بأمانة العاصمة بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م من النتائج الكارثية الناتجة عن انعدام المشتقات النفطية والذي سيسبب كارثة بيئية متمثلة في توقف محطة معالجة مياه الصرف الصحي عن العمل والذي سيؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة لسكان أمانة العاصمة وخاصة النساء والأطفال.

كما حذرت من توقف ضخ المياه لأكثر من ٧٠ بئراً، والتي تضخ حوالي ١,١٥٠,٠٠٠ متر مكعب للشهر الواحد، وحرمان معظم سكان أمانة العاصمة بمن فيهم النازحون من معظم المحافظات من مياه الشرب، وتوقف معدات وآليات صيانة شبكتي المياه والصرف الصحي بالمؤسسة، وكذا توقف تزويد المستشفيات بخدمتي المياه والصرف الصحي.

(٢١) https://al-akhbar.com/Yemen/3203

وقد حذرت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في بيان لها بأمانة العاصمة بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م من النتائج الكارثية الناتجة عن انعدام المشتقات النفطية والذي سيسبب كارثة بيئية متمثلة في توقف محطة معالجة مياه الصرف الصحي عن العمل والذي سيؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة لسكان أمانة العاصمة وخاصة النساء والأطفال.

كما حذرت من توقف ضخ المياه لأكثر من ٧٠ بئراً، والتي تضخ حوالي ١,١٥٠,٠٠٠ متر مكعب للشهر الواحد، وحرمان معظم سكان أمانة العاصمة بمن فيهم النازحون من معظم المحافظات من مياه الشرب، وتوقف معدات وآليات صيانة شبكتي المياه والصرف الصحي بالمؤسسة، وكذا توقف تزويد المستشفيات بخدمتي المياه والصرف الصحي.

## - إغلاق مطار صنعاء:

إغلاق دول تحالف العدوان مطار صنعاء أدى إلى عزل اليمن وتقييد حرية الملايين من أبنائه وتعطيل الملاحة أمام الامدادات الحيوية والتجارية، وحسب بيان لوزارة النقل في ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م فإن إغلاق مطار صنعاء فاقم الوضع الإنساني وأدى الى وفاة ٨٠٠٠٠مريض ممن كانوا بحاجة للسفر للعلاج بينهم نساء وأطفال ، وأن أكثر من ٤٥٠٠٠٠مريض بحاجة ماسة للسفر للعلاج يتوفى منهم(٢٥-٣٠) مريض يومياً بسبب استمرار إغلاق المطار.

كما تحدث البيان بأن أكثر من ٦٥٠٠٠ مريض بالأورام السرطانية منهم عدد كبير من النساء والأطفال أصبحوا مهددين بالموت نتيجة استمرار إغلاق مطار صنعاء من قبل دول تحالف العدوان ،وأكثر من ١٢٠٠٠من مرضى الفشل الكلوي بحاجة لعمليات زراعة الكلى بصورة عاجلة في الخارج .

كما أفاد البيان بأن أكثر من مليون مريض مهددون بالموت جراء انعدام أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة التي تنقل عبر الجو بسبب استمرار إغلاق مطار صنعاء،وتحدث عن وفاة مريض من كل عشرة مسافرين ممن يضطرون للسفر عبر مطارات عدن وسيئون بسبب مشقة وحوادث الطريق والإجراءات التعسفية التي يتعرضون لها هناك ، كما أن استمرار إغلاق مطار صنعاء حرم أكثر من٤٠٠٠٠٠٠مغترب من العودة للوطن لزيارة ذويهم وأفقد آلاف الطلاب منحهم الدراسية في الخارج وعطل مصالح الكثير من رجال الأعمال.

ويؤكد الناطق باسم لجنة الاوبئة الدكتور عبدالحكيم الكحلاني أن من يحتاج للسفر للخارج يحتاج إلى إسعاف خلال نصف ساعة أو ساعة الى الطائرة بينما السفر عبر مطاري سيئون وعدن والذي يستغرق ١٨ الى ٢٤ ساعة محفوف بالمخاطر الطبية والأمنية، فيما أشارت هيئة الطيران المدني إلى أن حالة من كل عشر حالات توفيت في طريقها البري إلى تلك المطارات.

وأضاف أن "غالبية المرضى يرفضون السفر إلى الخارج عبر مطاري عدن (جنوب)، وسيئون (شرق)، بسبب المسافة الطويلة الذي سيتكبدونها للوصول إلى تلك المطارات، فضلاً عن سوء الأوضاع الأمنية في تلك المحافظات، خاصة في مدينة عدن التي تشهد صراعا بين فصائل المرتزقة".

وأكد الحاضري أن "فتح مطار صنعاء الدولي حق إنساني لكل المدنيين، واستمرار إغلاقه يزيد من حالات الوفاة في أوساط المرضى الذين يمكن إنقاذهم إذا ما تم نقلهم للعلاج في الخارج".

## – دور أممي في معاناة اليمنيين

وعلى مدى السنوات الماضية طالبت السلطات الرسمية في صنعاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باتخاذ موقف تجاه إنهاء استمرار الحصار الجوي المفروض على المطارات اليمنية وإصدار قرار دولي من مجلس الأمن لفك الحصار الجوي عن مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات المدنية.

واستنكرت وزارة النقل استمرار عدم وفاء الأمم المتحدة بتعهداتها عن تسيير جسر جوي لرحلات إنسانية للمرضى عبر مطار صنعاء الدولي، والذي يؤكد عدم جدية المجتمع الدولي والأمم المتحدة في التحرك لوقف المأساة الإنسانية الناجمة عن استمرار العدوان والحصار.

وفي احيانا كثيرة تحرك الأمم المتحدة طائرة على متنها راكب واحد من مطار صنعاء الدولي فيما يقبع الشعب اليمني تحت الحصار والحظر.

# نماذج لجرائم تحالف العدوان على النساء

ارتكب تحالف العدوان أبشع المجازر بحق المدنيين وعلى رأسهم النساء، فقد تعمد استهدافهن في منازلهن أو في المزارع والطرقات، كما استهدفهن في أماكن تجمعهن في بعض المناسبات كالعزاء والأعراس وغيرها، والأعنف من ذلك أنه استهدف الأجنة التي بداخل بطونهن مما عكس حجم الوحشية والإجرام لهذا العدوان، وفي هذا السياق نذكر بعض النماذج لهذه الجرائم الوحشية بحق النساء في اليمن.

- جريمة اغتيال صحفية كانت في طريقها للولادة:

في يوم الثلاثاء بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢١م ارتكب مرتزقة تحالف العدوان جريمة بشعة بحق الصحفية والمصورة رشا الحرازي وزوجها ، حيث انفجرت سيارتهما إثر انفجار عبوة ناسفة زرعت فيها مما أدى إلى مقتل الصحفية رشا وطفلها وجنينها، حيث كانت في آخر أيام حملها، كما أصيب زوجها بإصابات بالغة.

وأدان الاتحاد الأوروبي الجريمة و اعتبر مقتل الصحفية رشا الحرازي انتهاكاً صارخاً لحقوق الصحفيين وحرية التعبير في اليمن، وطالب في تغريدة له على "تويتر"، السلطات المحلية في عدن إحالة مرتكبي الهجوم إلى العدالة.

وتشهد مدينة عدن فوضى أمنية وسط تصاعد جرائم الاغتيالات والاختطافات منذ سيطرة التحالف على المدينة في النصف الثاني من العام2015 م.

## - غارات العدوان تقطع حبل المشيمة بين جنين وأمه

في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١م أقدمت طائرات العدوان على ارتكاب جريمة بشعة بحق أسرة المواطن عبدالله شريان في مديرية حيس بمحافظة الحديدة، حيث استهدفت منزلهم بغارة جوية مما أدى إلى استشهاد الأب وإصابة زوجته الحامل في شهرها التاسع بإصابات خطيرة وإجهاض جنينها.
أحالت غارات طيران تحالف العدوان ولادة الحلم إلى كابوس، فالأم أصيبت بجراح خطرةٍ ونقلت إلى مستشفى الجراحي بعد أن رأت أن جنينها ملقى على الأرض كما أن زوجها ارتقى شهيدا بعد أن رأى طفله الذي أجهضته غارات العدوان.

## - مجزرة عزاء نساء أرحب- محافظة صنعاء:

شن طيران تحالف العدوان عصر يوم الأربعاء بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧م غارة استهدفت بشكل مباشر منزل محمد هادي النكعي في قرية شراع بمديرية أرحب بصنعاء عندما كانت نسوة من القرية يشاركن في مجلس عزاء نسائي ما أدى الى تدمير المنزل بالكامل و سقوط عدد من النساء والأطفال ما بين قتيل وجريح، وبحسب الإحصائيات فقد قتلت ٦ نساء بينهن امرأة حامل و أصيبت ٨ أخريات و ٤ أطفال.
وقال مسعفون ان استمرار طيران تحالف العدوان بالتحليق فوق القرية حال دون إسراع المتطوعين لإسعاف الضحايا وانتشال جثث القتيلات اللاتي قضين تحت أنقاض المبنى المدمر، وأوضحت مصادر محليّة بأن جهود انتشال ضحايا الجريمة من تحت أنقاض المبنى المدمر استمرت حتى المساء بعد أن تعثرت خلال ساعات النهار بسبب التحليق الكثيف لطيران تحالف العدوان فوق المنطقة.
المنزل المستهدف هو لأسرة مدنية تسكن منزلاً في مديرية أرحب، كان يقام فيه مراسيم عزاء ويتواجد فيه أعداد كبيرة من النساء والأطفال، ولا توجد حوله مظاهر مسلحة ولا نقاط عسكرية أو مخزن للسلاح ولا يوجد معسكر بالقرب منه ولا جبهة من الجبهات المشتعلة بقربه، مما يؤكد أن هذه الجريمة هي جريمة مكتملة الأركان، حيث تم فيها استهداف المدنيين غير المرتبطين بالحرب، كما أنهم ليسوا في موقع شبهة أو تجمع عسكري قربهم أو مكان لتخطيط أو تقديم أي دعم للجبهات العسكرية.

## – مجزرة مدينة عمال كهرباء المخا:

في مساء الجمعة بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٥م عند الساعة العاشرة وعشرين دقيقة حلقت طائرات تحالف العدوان فوق مدينة المخا مستهدفة سكن موظفي محطة المخا المكونة من ٢٠٠ وحدة سكنية خصصت لموظفي وعمال محطة المخا البخارية لتوليد الكهرباء، و التي تضم أكثر من ٢٧٠ أسرة يقارب عددهم ٣ آلاف نسمة بعضهم من النازحين الذين هربوا من مناطق مختلفة من محافظة تعز التي تشهد صراعاً مسلحاً، وكان سكان مدينة المخا يشاهدون الطائرات قبل ذلك تحلق في أجوائهم لثلاث ليالٍ متوالية.
كانت العوائل في تلك الليلة قد تجمعت في ساحة المدينة التي تتوسط مبانيها ويقضون ليلة إجازتهم وفرحة العيد، وكان الأطفال يلعبون في الحديقة ، والرجال يجتمعون عند كافتيريا المدينة التي تقع في طرف الحديقة وبجوارها استراحة يجتمع فيها العمال.
ألقت الطائرات صاروخها الأول على الكافتيريا، والتي تقع في نهاية الحديقة وبجوارها استراحة يجتمع فيها الأصدقاء، لتصيب هدفها بدقة وتحصد أرواح الأطفال والمتواجدين في الاستراحة، ومن شدة صوت الانفجار خرج الناس إلى ساحة السكن بفزع وخوف ،وبينما البعض تمكن من الهرب إلى الساحل إذ بالطائرات تعاود قصف المدينة بثمان أو تسع غارات لا يفصل بين كل غارة وأخرى سوى دقيقتين أو ثلاث دقائق، وتستهدف الهاربين الى البحر.
منازل كثيرة دُمرت بشكل كامل، وأخرى تهشمت جدرانها، وتحولت إلى هياكل اسمنتية، جثث الضحايا من الأطفال والنساء ملأت المساكن، امتلأت ساحة المجمع السكني بالجثث، حيث مزقت الطائرات أجسادهم بالقنابل والشظايا الملقاة منها إلى أشلاء تناثرت في كل مكان.
وقد سقط خلال الاستهداف أسر بكاملها أو معظمها ضحايا ما بين قتيل وجريح، منهم أسرة المواطن صادق عبدالله صالح لقوا حتفهم جميعاً الأب والأم وخمسة من أبنائهما، وأسرة الوصابي قتل الأب وأربعة من أبناءه وبقيت الزوجة التي كانت ترقد حينها في العناية المركزة بمستشفى الأمل بالحديدة ، والمواطن بجاش عبدالقادر قتلت أسرته بكاملها وهو يرقد في العناية المركزة في مستشفى الثورة بالحديدة.

## إحصائية الضحايا من المدنيين في استهداف سكن موظفي محطة المخا:

مقتل ١٢٥ مدنياً بينهم ٢٣ طفلاً و ١٩ امرأة
جرح ١٥٠ مدنياً بينهم ٢٥ طفلاً و ٣٢ امرأة

## - مجزرة حفل زفاف في واحجة-مديرية ذباب بمحافظة تعز

**عند الساعة العاشرة صباحاً من صباح يوم الاثنين بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١م استهدف الطيران الحربي للسعودية وتحالفها بالصواريخ والقنابل المحرمة قرية واحجة بغارتين على تجمعات نسائية وأطفال كانوا مجتمعين بمناسبة حفل زفاف أحد شباب القرية ويُدعى/ مرسل محمد علي سعيد بصيبص بشكل متعمد حصد فيه أكبر عدد ممكن من الضحايا المدنيين الأبرياء من النساء والأطفال، وقد نتج عن ذلك القصف مقتل (٤٠) مدنيا بينهم (١٤) طفلاً و (١١) امرأة، وجرح ٤ آخرين بجروح بليغة، وقد تناثرت أشلاء الضحايا من الأطفال والنساء وبقايا ملابسهم على الأرض و الأشجار وفوق العشش، ومن بين هذه الأشلاء بقايا أعضاء أصابع لنساء وأطفال من الضحايا وهي مخضبة بالحناء والنقش.**

صورة لبعض أشلاء الضحايا الناتجة عن القصف

## – مجزرة مخيم حيران:

في ظهيرة يوم السبت ما بين الساعة الثانية والثانية والنصف مساءً بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥م قامت مروحيات الأباتشي التابعة لتحالف العدوان بالهجوم والقصف الصاروخي المتعمد على مخيم حيران للنازحين والذي يقع في منطقة دغيج في مديرية حيدان التابعة لمحافظة حجة، حيث نزحوا من مديرية حرض الحدودية مع السعودية، و يقيم في المخيم عدد ٢١٠ عائلة نزحوا من ديارهم هرباً من الموت الذي يلاحقهم بالقصف اليومي المدفعي والصاروخي والطيران الحربي السعودي الذي دمر بيوتهم وقراهم بشكل كلي.

مروحيات الأباتشي كما ذكر الناجون كانت تحلق في المكان المستهدف ذهاباً وإياباً وتستهدف وتلاحق كل من يحاول الفرار من سكان المخيم حتى أنها استهدفت الحيوانات، وفي الأخير ألقت مروحيات الأباتشي أكثر من عشرين قنبلة عنقودية وجد منها ٨ قنابل لم تنفجر بعد، وهي من القنابل المحرمة دولياً، كما قامت بإلقاء قذائف مدفعية بعضها قابلة للانفجار.

إضافة إلى ذلك فقد قامت مروحيات الأباتشي بإلقاء صواريخ (HYDRA-70/2.75 Inch Rocke ) منها ثلاثة لم تنفجر، وجميعها استهدفت مدنيين عزل نازحين، بما يمثل خرقاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني وقوانين الحرب حيث ومكان الانتهاك لم يشهد أي قتال على الأرض وقت الغارات كما لا توجد أي مواقع عسكرية بجواره، وقد نتج عن القصف سقوط العشرات ما بين قتيل وجريح ومعظم هؤلاء الضحايا من النساء والأطفال، كما دُمرت ماكينة الماء الوحيدة التي تُغذي المخيم بمياه الشرب ويستفيد منها مئات النازحين والساكنين في القرية.

كما نزحت الأسر النازحة التي نجت من الاستهداف وكذلك سكان قرية دغيج بمديرية حيران خوفاً من تكرار القصف عليهم وكذلك خوفاً من انفجار القنابل والصواريخ والذخائر العنقودية التي انتشرت في المخيم وحول المخيم (في المزارع).

## نتائج الاستهداف:

**مقتل ١٣ مدنياً بينهم: ٣ نساء**
**جرح ٦٠ مدنياً بينهم: ١٧ طفلاً، و ١٠ نساء**

# التوصيـــــات

- نطالب المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالضغط على دول تحالف العدوان لوقف العدوان و الجرائم المرتكبة بحق المدنيين وخاصة النساء.
- مطالبة المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن بتكثيف جهودها في توثيق الجرائم المرتكبة بالمحافظات الخاضعة لتحالف العدوان بحق النساء من اغتصابات واختطافات وكشفها للرأي العام الدولي تمهيداً لتقديم مرتكبيها للعدالة.
- على مجلس الأمن إحالة مرتكبي الجرائم في اليمن للمحاكمة والمساءلة أمام المحاكم الدولية لعدم إفلاتهم من العقاب وعلى رأسهم القيادات العسكرية والمدنية التابعة لها ممثلة بعبد ربه منصور هادي وحكومته ورؤساء وملوك الدول التي تدعم تلك القيادات وتعمل تلك القيادات لمصلحتها.
- ندعو الجميع إلى المساهمة للحد من جميع أشكال وصور العنف والاضطهاد والظلم الذي تعانيه النساء وتسليط الضوء على وضع المرأة اليمنية.
- تكثيف جهود منظمات المجتمع المدني سواء العاملة في المجال الحقوقي والإعلامي ومراكز الرصد والتوثيق حيال ما يرتكب من جرائم في تلك المناطق المحتلة التي تغيب فيها السلطات الحقيقية للدولة في تطبيق القوانين ، بما يشكله ذلك من ردع حقيقي لتلك العصابات ويوفر الحماية لتلك الفئة الضعيفة.
- أن يقوم المجتمع الدولي بمسؤولياته القانونية والضغط على دول التحالف لفك الحصار عن سفن المشتقات النفطية وسفن الغذاء والدواء، بما يضمن حماية المرأة من تداعيات هذا الحصار.
- قيام الأمم المتحدة بإلزام التحالف بفك الحصار عن مطار صنعاء بما يضمن تمكن المرضى من السفر للعلاج وكذا عودة العالقين منذ سنوات إلى أرض الوطن.
- تفعيل دور المجتمع الدولي لآليات الحماية الدولية الخاصة بالمرأة، بما يكفل محاسبة قيادات دول تحالف العدوان كمجرمي حرب بسبب ما اقترفوه بحق نساء اليمن.
- ندعو كافة المنظمات الدولية بالقيام بمسؤولياتها تجاه المرأة سواء في الجانب الصحي أو التعليم وغيره من الجوانب، وأن يكون دورها انحيازي بحيث لا تنقاد وراء سلطة بحد ذاتها.
- أن يقوم مجلس الأمن بمسؤوليته تجاه حماية المرأة وإنشاء آليات خاصة لمحاسبة منتهكي حقوقها.
- ١٠- أن يتولى مجلس حقوق الإنسان مسؤولية متابعة أوضاع حقوق النساء في اليمن بصورة تفصيلية خصوصا فيما يتعلق بالجانب الصحي والأسر النازحة نتيجة الحصار والعدوان على بلادنا.

عنوان المنظمة: قبل جولة سبأ – اليمن - صنعاء
أرقام هواتف المنظمة: 778000596-778000597
روابط المنظمة:

الإيميل: entesaforg2@gmail.com
الفيسبوك: https://www.facebook.com/EntesafOrg/
اليوتيوب: https://youtube.com/channel/UCTqhgKY7eriQWo4M2sMD4rA
تويتر: https://twitter.com/entesaf2?s=08
تيليجرام: https://t.me/Entesaforg
الموقع الإلكتروني: https://entesaf.org/380/